

Distr.: General
26 March 2021
Arabic
Original: English



الدورة السادسة والسبعون
البندان 140 و 141 من القائمة الأولية*
الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022
تخطيط البرامج

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022

الجزء التاسع
الرقابة الداخلية

الباب 30
الرقابة الداخلية

البرنامج 26
الرقابة الداخلية

.A/75/50 *



الرجاء إعادة استعمال الورق

290421 120421 21-04090 (A)



المحتويات

الصفحة

3 تصدير
4 ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 والأداء البرنامجي لعام 2020
29 باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2022

المرفقات

46 الأول - الهيكل التنظيمي وتوزيع الوظائف لعام 2022
47 الثاني - موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ توصيات الهيئات الرقابية ذات الصلة
50 الثالث - موجز التغييرات المقترحة في الوظائف حسب العنصر والبرنامج الفرعي

** تمشيا مع الفقرة 11 من القرار 266/72 ألف، يُقدّم الجزء الذي يتكون من الخطة البرنامجية والمعلومات المتعلقة بأداء البرامج عن طريق لجنة البرنامج والتنسيق إلى الجمعية العامة كي تنتظر فيه.

*** تمشيا مع الفقرة 11 من القرار 266/72 ألف، يُقدّم الجزء الذي يتكون من الاحتياجات من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف عن طريق اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية إلى الجمعية العامة كي تنتظر فيه.

تصدير

الغرض المتوخى من مكتب خدمات الرقابة الداخلية هو مساعدة الأمين العام في أداء مسؤولياته في مجال الرقابة الداخلية فيما يتعلق بـ موارد المنظمة وموظفيها من خلال القيام بمهام المراجعة الداخلية والتفتيش والتقييم والتحقيق.

وفي عام 2022، سيعطي مكتب خدمات الرقابة الداخلية الأولوية لأنشطة الرقابة في المجالات التالية: (أ) تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛ (ب) التصدي لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والدروس المستفادة فيما يتعلق بالاتساق في منظومة الأمم المتحدة واستمرارية تصريف أعمالها؛ (ج) تنفيذ إصلاحات الأمين العام لركائز الإدارة، والسلام والأمن، والتنمية؛ (د) تعزيز ثقافة المنظمة القائمة على أساس الاحترام والمساواة والنتائج؛ (هـ) تنفيذ استراتيجيات الأمين العام المتعلقة بالبيانات وتكافؤ الجنسين والاستدامة البيئية.

وتهدف الخطة البرنامجية لعام 2022 إلى تعظيم أهمية أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية وأثرها، وترابطها مع أنشطة مجلس مراجعي الحسابات ووحدة التفتيش المشتركة.

وسنستمر في تحسين صياغة توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية وتتبعها ومتابعتها، بهدف مواصلة تعزيز الإجراءات التي تتخذها المنظمة لتحسين إدارة المخاطر ومعالجة المشاكل المتعلقة بالمساءلة.

وسندبر مواردنا المالية والبشرية عن كثب من أجل تحقيق النتائج المتوقعة بشكل أخلاقي وفعال واقتصادي.

وبالنسبة لنا جميعاً في مكتب خدمات الرقابة الداخلية، الهدف هو تعظيم مساهمة المكتب في أعمال المنظمة.

(توقيع) فاتوماتا ندياي

وكيلة الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 والأداء البرنامجي لعام 2020

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

- 1-30 يتولى مكتب خدمات الرقابة الداخلية مسؤولية تقديم المساعدة للأمين العام في أداء مسؤولياته في مجال الرقابة الداخلية فيما يتعلق بمراد المنظمة وموظفيها، عن طريق تقديم خدمات المراجعة الداخلية والتفتيش والتقييم والتحقيق. ويستمد المكتب ولايته من الأولويات المحددة في قرارات ومقررات الجمعية العامة ذات الصلة بالموضوع، وهي تشمل القرارات 218/48، و 244/54، و 272/59، و 263/64، و 253/69، و 257/74. وسيواصل المكتب الحفاظ على استقلاله التشغيلي في تحقيق أهدافه.
- 2-30 ويقوم المكتب، من خلال المراجعة الداخلية، بفحص واستعراض وتقييم استخدام الموارد المالية للأمم المتحدة من أجل ضمان تنفيذ البرامج والولايات التشريعية والتحقق من امتثال مديري البرامج للقواعد والأنظمة المالية والإدارية للأمم المتحدة وللتوصيات المعتمدة الصادرة عن هيئات الرقابة الخارجية؛ ويضطلع بعمليات مراجعة الأداء لتقييم مدى الاستجابة لمتطلبات البرامج والولايات التشريعية وفعالية نظام الرقابة الداخلية للمنظمة.
- 3-30 ومن خلال عمليات التقييم والتفتيش البرنامجية، يقيم المكتب كفاءة وفعالية تنفيذ برامج المنظمة وولاياتها التشريعية.
- 4-30 وينظر المكتب، من خلال التحقيقات التي يجريها، في التقارير التي تعيد بوقوع انتهاكات لأنظمة الأمم المتحدة وقواعدها ومنشوراتها وإصداراتها الإدارية ذات الصلة، ويحيل إلى الأمين العام نتائج هذه التحقيقات، مشفوعة بالتوصيات المناسبة لكي يسترشد بها الأمين العام لدى البت في الإجراءات القضائية أو التأديبية التي يتعين اتخاذها.
- 5-30 ويجوز للمكتب أيضا أن يقدم الدعم والمشورة إلى الإدارة بشأن الاضطلاع بمسؤولياتها على نحو فعال وبشأن تنفيذ التوصيات، وأن ييسر التقييم الذاتي من جانب مديري البرامج من خلال الدعم المنهجي المناسب.
- 6-30 وتواصل اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة إسداء المشورة للمكتب من أجل تعزيز التخطيط والميزنة القائمين على المخاطر للبرنامج من خلال استخدام عمليات تقييم الفجوات في القدرات كأساس لتحديد الموارد التي يحتاجها المكتب لتنفيذ ولايته بفعالية وكفاءة.

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2022

- 7-30 دعما لتركيز الأمين العام على بناء مستقبل أكثر استدامة وشمولا وعلى إصلاح المنظمة من أجل تحقيق نتائج أفضل في ضوء هذه الرؤية، تعطي استراتيجية عام 2022 الأولوية لأنشطة البرنامج في المجالات التالية: (أ) تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛ (ب) التصدي لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والدروس المستفادة فيما يتعلق بالاتساق في منظومة الأمم المتحدة واستمرارية تصريف أعمالها؛ (ج) تنفيذ إصلاحات الأمين العام لركائز الإدارة، والسلام والأمن، والتنمية؛ (د) تعزيز ثقافة المنظمة القائمة على أساس الاحترام والمساواة والنتائج؛ (هـ) تنفيذ استراتيجيات الأمين العام المتعلقة بالبيانات وتكافؤ الجنسين والاستدامة البيئية.
- 8-30 وسيساعد التعاون الفعال مع القيادة العليا للمنظمة البرنامج على تحديد المخاطر التي تواجه المنظمة وتوفير الضمان والمشورة في الوقت المناسب بشأن المسائل المتصلة بإدارة موارد المنظمة على نحو يتسم بالكفاءة والاقتصاد والفعالية والأخلاق.

- 9-30 وفي عام 2022، تعكس المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة للمكتب نهجا معززة تتضمن دروسا مستفادة من جائحة كوفيد-19. وتشمل هذه المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة مهام الرقابة التي تركز على أثر نتائج البرامج والنواتج المتأتمية عن مواجهة الأمم المتحدة لجائحة كوفيد-19. وترد في إطار البرنامجين الفرعيين 1 و 2 أمثلة محددة لهذه المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة.
- 10-30 وفيما يتعلق بالتعاون مع كيانات أخرى على المستويات العالمي والإقليمي والوطني والمحلي، ينسق المكتب عمله مع مجلس مراجعي الحسابات ووحدة التفتيش المشتركة، ويتصل، حسب الاقتضاء، بالمكاتب ذات الصلة المشاركة في نظام العدل الداخلي في المنظمة.
- 11-30 وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال بين الوكالات، المكتب هو عضو مشارك في ممثلي دوائر المراجعة الداخلية للحسابات التابعة لمؤسسات الأمم المتحدة وممثلي دوائر التحقيق بالأمم المتحدة وفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم. ويتعاون البرنامج تعاوناً وثيقاً مع الأوساط الأكاديمية من خلال كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة وحلقات دراسية عن "عملية التبادل بين المعنيين بممارسة التقييم" لفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم التي يشارك فيها أيضاً أعضاء في أوساط التقييم الدولية والوطنية، بما في ذلك شراكة EvalPartners⁽¹⁾.
- 12-30 وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة العامة لعام 2022 إلى افتراض التخطيط الذي مفاده أن المكتب سيتاح له الوصول بحرية إلى موظفي المنظمة وسجلاتها والمعلومات المطلوبة الأخرى.
- 13-30 وفيما يتعلق بجائحة كوفيد-19، تستند الخطة البرنامجية المقترحة إلى افتراض أن المنجزات المستهدفة والأنشطة المقترحة لعام 2022 ستكون قابلة للتنفيذ. ولكن إذا استمر تأثير الجائحة على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة، سيتم تعديلها خلال عام 2022 ضمن نطاق الأهداف والاستراتيجيات والولايات العامة. وسيبلغ عن أي تعديلات من هذا القبيل كجزء من المعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي.
- 14-30 ويراعي المكتب المنظور الجنساني في أنشطته التنفيذية ومنجزاته المستهدفة ونتائجه، حسب الاقتضاء. ويقيم البرنامج الفرعي 1 المخاطر المتصلة بالمسائل الجنسانية ويدرج النطاق الملائم المشمول بالمراجعة. ويجري البرنامج الفرعي 2 تقييماته وفقاً لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة وتمشياً مع الوثائق التوجيهية الصادرة عن فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم. وقد وضع البرنامج الفرعي 3 منهجية مراعية للاعتبارات الجنسانية تركز على الضحايا للتحقيق في حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي في مكان العمل.
- 15-30 والمكتب ملتزم بالسعي إلى تحقيق هدي إدماج وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة، وسيقدم تقريراً عن أدائه في ضوء إطار المسألة الوارد في استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة. وفي عام 2022، سيشمل عمل المكتب أيضاً أنشطة المنظمة الهادفة إلى تنفيذ الاستراتيجية.
- 16-30 وسيسعى المكتب إلى الحفاظ على بيئة عمل تؤكد المسؤولية عن النتائج وتعزز الانسجام والتعلم والمهنية. وسيركز على ضمان تزويد الموظفين بالمعارف والمهارات اللازمة لاقتراح حلول فعالة لمعالجة المخاطر والثغرات في تنفيذ استراتيجيات الأمانة العامة المتعلقة بالبيانات وتكافؤ الجنسين والبيئة والإعاقة؛ والتكامل البرنامجي لمواجهة جائحة كوفيد-19؛ وزيادة تفويض السلطة إلى المكاتب الميدانية مع تحسين التركيز على النتائج. وسيترجم ذلك، على سبيل المثال، إلى تعزيز النبذة العامة عن وظائف مراجعي الحسابات إلى جانب إدراج شرط متعلق بمهارات تحليل البيانات. وسيعزز المكتب أيضاً التوجيه

(1) شراكة EvalPartners، التي أنشأتها المنظمة الدولية للتعاون في مجال التقييم والأمم المتحدة، هي شراكة مبتكرة أعضاؤها منظمات في المجتمع المدني ومنظمات تطوعية معنية بالتقييم المهني.

المنهجي للتقييمات المواضيعية وتقييمات النواتج للبرامج، بما في ذلك عناصر حفظ السلام، وسيستكمل التوجيهات لإدماج جهود التصدي لجائحة كوفيد-19 والدروس المستفادة منها في تصميم عملية التقييم. وسيدمج أيضا تنفيذ تكافؤ الجنسين، والشواغل البيئية، وإدماج الإعاقة في جميع أنشطة الرقابة ذات الصلة. وسيعزز البرنامج الفرعي 3 استخدام البيانات المتاحة بسهولة للاستفادة منها في التخطيط للتحقيقات. وبالإضافة إلى ذلك، سيقوم البرنامج، باستخدام وظيفة التحليل TeamMate القائمة على شبكة الإنترنت، بزيادة قدرته على الاتصال والإبلاغ فيما يتعلق بمتابعة التوصيات.

الأداء البرنامجي في عام 2020

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج

17-30 خلال عام 2020، كان لجائحة كوفيد-19 تأثير على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة للمكتب. وكان على المكتب أن يضطلع عن بعد بأنشطة الرقابة التي تُنفَّذ عادة شخصيا أو تنجز عن طريق المراقبة المباشرة. وتعين عليه أن يلغي أو يؤجل عدة مهام مقررة متعلقة بالمراجعة الداخلية والتقييم. وترد أمثلة محددة للتأثير في إطار كل من البرامج الفرعية الثلاثة. وأثر التغيير في النهج وتأجيل وإلغاء النواتج والأنشطة المقررة أيضا على النتائج المتوقعة لعام 2020، على النحو المبين في الأداء البرنامجي في إطار البرنامجين الفرعيين 1 و 2.

18-30 ولكن المكتب حدد في الوقت نفسه أنشطة جديدة وعدل أنشطة مقررة ضمن نطاق أهداف البرنامج عموما، من أجل دعم الكيانات المعنية بالمسائل الناشئة خلال جائحة كوفيد-19. وشملت تلك التعديلات، على سبيل المثال، ما يلي: خدمات استشارية إضافية لدعم تقييمات المخاطر في إطار التصدي لجائحة كوفيد-19 في البعثات الميدانية؛ وتقديم الدعم في المقر إلى إدارة الدعم العملي في المراجعة المسبقة للمشتريات الطارئة المتصلة بجائحة كوفيد-19؛ وتوفير الدعم للمنظمة عموما من خلال تقديم نظرية تغيير لدعم تقييم المخاطر المتعلقة بجائحة كوفيد-19. ويرد موجز لهذه الأنشطة في إطار البرنامجين الفرعيين 1 و 2.

19-30 وتجسيدا لأهمية التحسين المستمر، سيعمّم البرنامج، في إطار جهوده المبذولة لإعادة البناء على نحو أفضل، الدروس المستفادة والممارسات الفضلى المتعلقة بتعديل وتكييف برنامجه نتيجة لجائحة كوفيد-19. وتشمل الأمثلة المحددة والدروس المستفادة الحاجة الماسة إلى أن يعزز البرنامج معرفته بنظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبيانات التي يعتمد عليها المكتب في أداء وظيفته، والوصول الفعال إلى تلك النظم والبيانات. ويخطط البرنامج لوضع استراتيجية خاصة بالبيانات لمكتب خدمات الرقابة الداخلية بغية تعزيز قدرته التنظيمية على مواجهة الاضطرابات وضمان استمرارية تصريف الأعمال.

الولايات التشريعية

20-30 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج.

قرارات الجمعية العامة

218/48	باء	استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة	275/61	اختصاصات اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة ودعم مكتب خدمات الرقابة الداخلية
1/60		نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام 2005		
245/61		استعراض شامل للإدارة والرقابة داخل الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ووكالاتها المتخصصة	257/74	استعراض تنفيذ قرارات الجمعية العامة 218/48 بء و 244/54 و 272/59 و 263/64 و 253/69

المنجزات المستهدفة

21-30 يعرض الجدول 1-30 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة الشاملة للفترة 2020-2022، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

المنجزات المستهدفة الشاملة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء			
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	2	2	2
1 - تقرير عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية (الجزء الأول)	1	1	1
2 - تقرير عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية (الجزء الثاني)	1	1	1
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	37	19	31
3 - اجتماعات اللجنة الخامسة	8	8	8
4 - اجتماعات لجنة البرنامج والتنسيق	21	3	17
5 - اجتماعات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية	4	4	2
6 - اجتماعات اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة	4	4	4
باء - توليد المعارف ونقلها			
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	-	3	2
7 - التدريب على نظام رصد توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية	-	3	2
المنشورات (عدد المنشورات)	2	1	1
8 - التقرير نصف السنوي المقدم إلى الأمين العام	2	2	1
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية			
التشاور والمشورة والدعوة: مشورة الخبراء بشأن المسائل الشاملة المتصلة بالحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة، فضلا عن نتائج أنشطة الرقابة.			
قواعد البيانات والمواد الرقمية الفنية: تعهد قاعدة بيانات شاملة ولوحة متابعة لرصد حالة تنفيذ ما يقرب من 1 000 توصية مفتوحة من توصيات المكتب.			
دال - المنجزات المستهدفة المتعلقة بالتواصل			
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: المحتوى على منصات الاتصالات، والإحاطات، والعروض المتعلقة بأنشطة الرقابة.			

أنشطة التقييم

22-30 في حين أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية لا يخضع للتقييم، فإن برامجه الفرعية تتبع الشروط المهنية للرقابة الداخلية المتعلقة بإنجاز تقييم خارجي للجودة كل خمس سنوات على أدنى تقدير.

برنامج العمل

البرنامج الفرعي 1

المراجعة الداخلية

الهدف

23-30 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تحسين كفاءة برامج المنظمة واقتصادها وفعاليتها وأثرها، تمشيا مع أفضل الممارسات الإدارية.

الاستراتيجية

24-30 للمساهمة في تحقيق الهدف، سيجري البرنامج الفرعي أنشطة مراجعة داخلية من أجل التوصية بإدخال تحسينات على إجراءات الرقابة والعمليات الرئيسية وتحديد المشاكل المتعلقة بالمساءلة. وفي عام 2022، سيولى اهتمام خاص لكيفية تأثير جائحة كوفيد-19 على التغييرات في إجراءات الرقابة والعمليات الرئيسية.

25-30 وسيواصل البرنامج الفرعي التركيز على العمل مع إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال لتقديم المشورة بشأن تنفيذ التوصيات المنبثقة عن استعراض نظام المساءلة في الأمانة العامة للأمم المتحدة الذي أجراه البرنامج الفرعي بالاشتراك مع البرنامج الفرعي 2. وسيوفر هذا الاستعراض سياقاً لعدة أنشطة أخرى للبرنامج الفرعي تشمل أداء الكيان فيما يتعلق بتنفيذ السلطة المفوضة وتنفيذ بيانات الرقابة الداخلية، على سبيل المثال.

26-30 وسيسعى البرنامج الفرعي إلى تطبيق تقنيات مراجعة الحسابات القائمة على أفضل الممارسات وتعزيز قدرته على استخدام نظم وبيانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بالاستفادة من الدروس المستفادة في عام 2020 خلال جائحة كوفيد-19. وسيواصل إطلاق نظام معزز لإدارة مراجعة الحسابات على شبكة الإنترنت تحسين عملية إدارة مراجعة الحسابات وتيسير رصد التوصيات. وسيطبق البرنامج الفرعي أيضاً نتائج التقييم الذاتي لعام 2020 على معايير المراجعة الداخلية ذات الصلة، بسبل منها تحسين منهجية تقييم المخاطر وأساليب توثيقها. وسيعزز هذا النظام عمليات تخطيط العمل لكفالة دمج المجالات الشاملة ذات الأولوية للأمم المتحدة في مهام المراجعة الداخلية وزيادة استخدام تحليل البيانات لرصد تنفيذ خطة العمل في بيئة دينامية. وبالإضافة إلى ذلك، يعتزم التكلفة بإجراء تقييم خارجي للجودة وفقاً للشروط المهنية للرقابة الداخلية.

27-30 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عن زيادة كفاءة أعمال المنظمة واقتصادها وفعاليتها، وعن تأثير أكبر على النتائج.

الأداء البرنامجي في عام 2020

28-30 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجّدت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروف في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

تعزيز إطار الرقابة الداخلية من أجل استدامة الأداء وتحسين الشفافية في المنظمة

29-30 من خلال إجراء عمليات المراجعة الداخلية، رعى البرنامج الفرعي إلى تعزيز عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في الكيانات والمجالات المشمولة بخطة عمل المراجعة الداخلية لعام 2020. وأصدر البرنامج الفرعي 93 تقريراً من تقارير مراجعة الحسابات ومنكرة استشارية موجهة إلى مديري البرامج تتضمن 377 توصية. وشملت هذه التقارير ما يلي: 27 تقريراً متعلقاً بالكيانات المشمولة بالميزانية العادية؛ و 30 تقريراً متعلقاً بالكيانات المشمولة من حساب دعم عمليات حفظ السلام؛ و 36 تقريراً

متعلقا بالكيانات التي تتلقى تمويلا من خارج الميزانية (بما في ذلك 17 تقريرا متعلقا بالكيانات التابعة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين و 7 تقارير متعلقة بالصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة).

30-30 وتشكل نظم الإدارة إجراءات الرقابة الرئيسية للأداء المستدام الأداء والشفافية المعززة في تنفيذ الولاية. وفي عام 2020، شملت عمليات مراجعة الحسابات التي أجراها البرنامج الفرعي أنشطة في مجالات آليات الإدارة والعمليات ذات الصلة في مكتب إدارة الاستثمارات التابع للصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (بناء على طلب الجمعية العامة)، وفي الأمانة العامة أنشطة متصلة بالمشتريات وإدارة سلسلة الإمدادات، وحماية البيانات والخصوصية، ونظم إدارة الوثائق. وفيما يتعلق بعمليات مراجعة الحسابات الأخيرة، هدفت التوصيات إلى تعزيز عمليات الإدارة، مثل التوجيهات المتعلقة باستمرارية تصريف الأعمال في الحالات غير المتوقعة (مثل جائحة كوفيد-19). وشملت المجالات الأخرى التي تمت مراجعتها الجهود الأولية للتصدي لجائحة كوفيد-19 من جانب العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

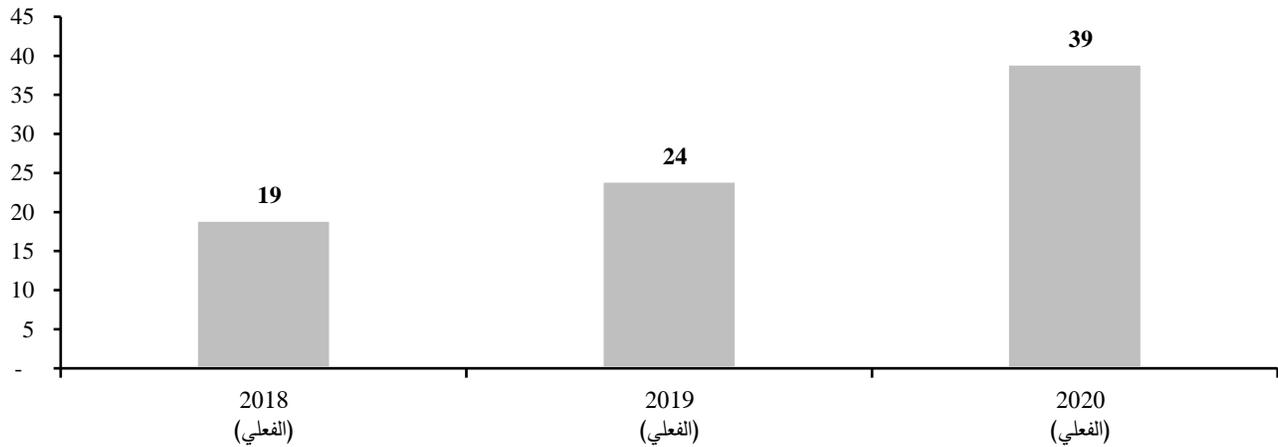
31-30 وقام البرنامج الفرعي، نظرا لصلته المباشرة بتعزيز إطار الرقابة الداخلية للأمانة العامة، وبناء على طلب إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال، بتقديم المشورة بشأن تصميم بيانات الرقابة الداخلية في مجالات المشتريات والموارد البشرية واللوجستيات، وقائمة التقييم الذاتي المرجعية المتعلقة بالإبلاغ عن الأداء التي يتعين على الكيانات إنجازها.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

32-30 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من تنفيذ نسبة 39 في المائة من التوصيات المتعلقة بالتصدي للمخاطر ذات الصلة بالرقابة الداخلية بحلول تاريخها المستهدف (انظر الشكل الأول من الباب 30).

الشكل الأول من الباب 30

مقياس الأداء: النسبة المئوية للتوصيات المتعلقة بالتصدي للمخاطر ذات الصلة بالرقابة الداخلية التي تنفذ بحلول التاريخ المستهدف



ملاحظة: لا تشمل المذكرات الاستشارية أو غيرها من النصائح المقدمة إلى الكيانات.

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج الفرعي

33-30 نظرا لتأثير جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020، غير البرنامج الفرعي نهجه المتعلق بالمراجعة الداخلية للحسابات وألغى عددا من المنجزات المستهدفة أو أرجأها. وقد تمكن البرنامج الفرعي من الاضطلاع بأنشطة مراجعة الحسابات عن بعد، ولكن

إنجاز هذه الأنشطة استغرق وقتاً أطول بسبب عدم توافر جميع الوثائق إلكترونياً. ورغم أن المكتب تمكن من الإبقاء على إمكانية الاتصال بالموظفين عن طريق التداول بالفيديو، فنوعية هذا الاتصال لم تكن بنفس نوعية التفاعلات الشخصية. فقد كان من الصعب تنفيذ عمليات التحقق المادي، وتقييم إجراءات الرقابة المرنة، وتقييم البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأدت هذه القيود إلى إلغاء 53 من المنجزات المستهدفة المقررة. وكان لهذه التغييرات تأثير على الأداء البرنامجي في عام 2020، على النحو المحدد في النتيجة 2 أدناه.

30-34 ولكن البرنامج الفرعي حدد في الوقت نفسه 24 نشاطاً إضافياً لدعم الإدارات في مجال المسائل الناشئة خلال جائحة كوفيد-19 ضمن الإطار العام لأهدافه. وأضيفت مهام جديدة متعلقة بتأثير جائحة كوفيد-19، بما في ذلك استعراض الإجراءات الإدارية لضمان استمرارية تصريف الأعمال ورفاه الموظفين في عمليات حفظ السلام؛ والخدمات الاستشارية في مجالات إدارة سلسلة الإمدادات، والمساعدات النقدية، والرصد عن بعد للشركاء المنفذين لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ والمراجعة المسبقة للمشتريات الطارئة المتصلة بجائحة كوفيد-19.

النتائج المقررة لعام 2022

30-35 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، اللتين تمثلان تحديثين للنتيجتين المقدمتين في الخطة البرنامجية المقترحة السابقة، ولذلك تظهران الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. والنتيجة 3 هي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: تعزيز خط الدفاع الثاني لتحسين الامتثال وإدارة المخاطر في المنظمة⁽²⁾

الأداء البرنامجي في عام 2020

30-36 أجرى البرنامج الفرعي، تمشياً مع ولايته، عمليات مراجعة للحسابات وقدم توصيات لتعزيز المهام المركزية التي تمكن من تسيير الأعمال داخل الأمانة العامة. وفي عام 2020، ركز البرنامج الفرعي على جهود إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال، وإدارة الدعم العملي، وإدارة شؤون السلامة والأمن، ومكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لتعزيز إدارة المخاطر، ومهام الرقابة الداخلية والمساءلة، بما في ذلك إدارة البيانات ورصد تفويض السلطة.

30-37 وأسهم العمل المذكور أعلاه في 15 في المائة من توصيات مراجعي الحسابات المقبولة الموجهة إلى إدارات الأمانة العامة التي تؤدي مهام مركزية تمكّن من تسيير الأعمال، وهي نسبة تجاوزت الهدف المقرر وهو 12 في المائة الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020.

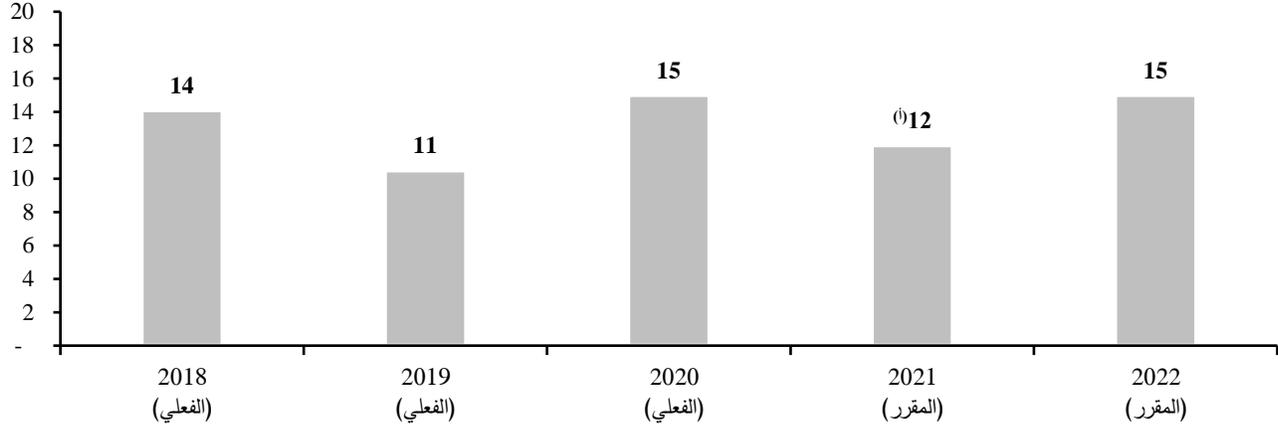
الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022

30-38 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بالنتيجة المقررة، تمشياً مع ولايته. وللمساهمة في إحراز تقدم نحو تحقيق الهدف، يعتزم البرنامج الفرعي إجراء عمليات مراجعة للحسابات في ثمانية كيانات مع التركيز على فعالية إدارة نظم البيانات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لضمان التنفيذ الناجح لنظام تفويض السلطة. ويرد التقدم المتوقع في مقياس الأداء أدناه (انظر الشكل الثاني من الباب 30).

(2) على النحو المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 30)).

الشكل الثاني من الباب 30

مقياس الأداء : النسبة المئوية لتوصيات مراجعي الحسابات المقبولة الموجهة إلى إدارات الأمانة العامة التي تؤدي مهام مركزية تمكن من تسيير الأعمال



(أ) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتقسي جائحة كوفيد-19. وسيبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: زيادة الأثر من خلال اتخاذ مديري البرامج إجراءات أكثر ملاءمة وأنسب من حيث التوقيت لتنفيذ توصيات مراجعة الحسابات⁽³⁾

الأداء البرنامجي في عام 2020

39-30 عزز البرنامج الفرعي عملية تقديم التوصيات لضمان أن يضع المكتب توصيات تعالج بوضوح مخاطر وأسباب التقصير في الأداء لكي يتسنى لمديري البرامج فهم الأساس المنطقي لهذه التوصيات وأهميتها البالغة وتنفيذها من دون تأخير لا مبرر له. وحدد البرنامج الفرعي لنفسه، كمؤشر داخلي للأداء، هدفا لتقييم ما إذا كانت توصياته تؤثر بشكل مباشر على عمل مديري البرامج، بهدف تنفيذ ما لا يقل عن 85 في المائة من جميع التوصيات في غضون 24 شهرا من صدورها.

30-40 وأسهم العمل المذكور أعلاه في تنفيذ (إغلاق) 70 في المائة من التوصيات في غضون 24 شهرا، الأمر الذي لم يؤدي إلى تحقيق الهدف المقرر وهو 85 في المائة م التوصيات الوارد في الميزانية البرنامجية لعام 2021. ويعزى الأداء الذي كان أدنى من المتوقع جزئيا إلى جائحة كوفيد-19 التي أبطأت عملية متابعة تنفيذ التوصيات.

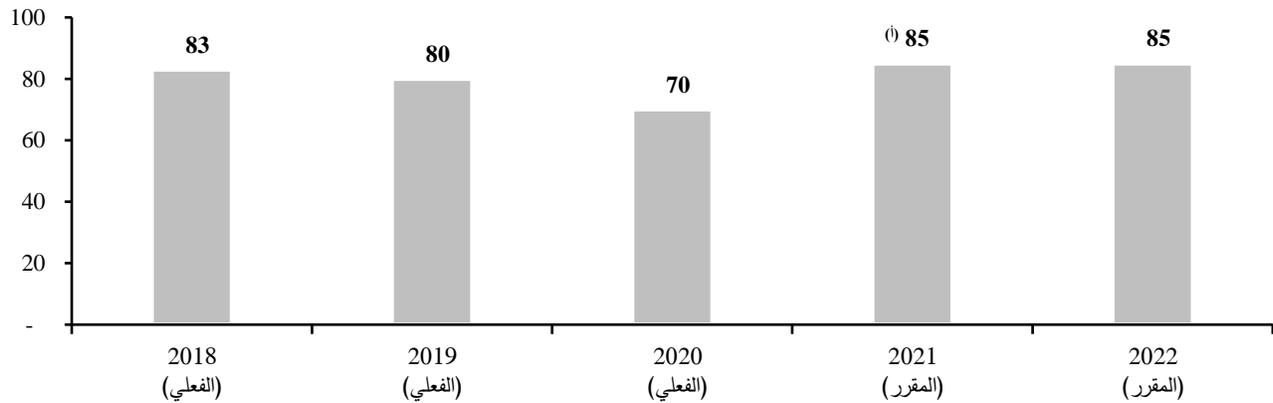
الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022

30-41 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بالنتيجة المقررة، تمشيا مع ولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيصوغ البرنامج الفرعي توصيات مفيدة وقابلة للتنفيذ في غضون فترة معقولة وسيواصل العمل مع الإدارة من أجل تنفيذها على وجه السرعة. ويرد التقدم المتوقع في مقياس الأداء أدناه (انظر الشكل الثالث من الباب 30).

(3) على النحو المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

الشكل الثالث من الباب 30

مقياس الأداء: النسبة المئوية للتوصيات المنفذة (المغلقة) في غضون 24 شهرا



(أ) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشي جائحة كوفيد-19. وسيبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: تعزيز إدارة البيانات من أجل تحسين أداء المنظمة والمساءلة فيها

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022

30-42 في عامي 2020 و 2021، اضطلع البرنامج الفرعي بأنشطة في مجال الضمانات والخدمات الاستشارية في مجالات تصنيف البيانات ومعالجتها وحمايتها، وإدارة الوثائق، بما يشمل معظم كيانات الأمانة العامة، منها عمليات حفظ السلام. ويدعم بعض من هذا العمل وضع سياسات لإدارة البيانات في الأمانة العامة.

الدروس المستفادة والتغيير المقرر

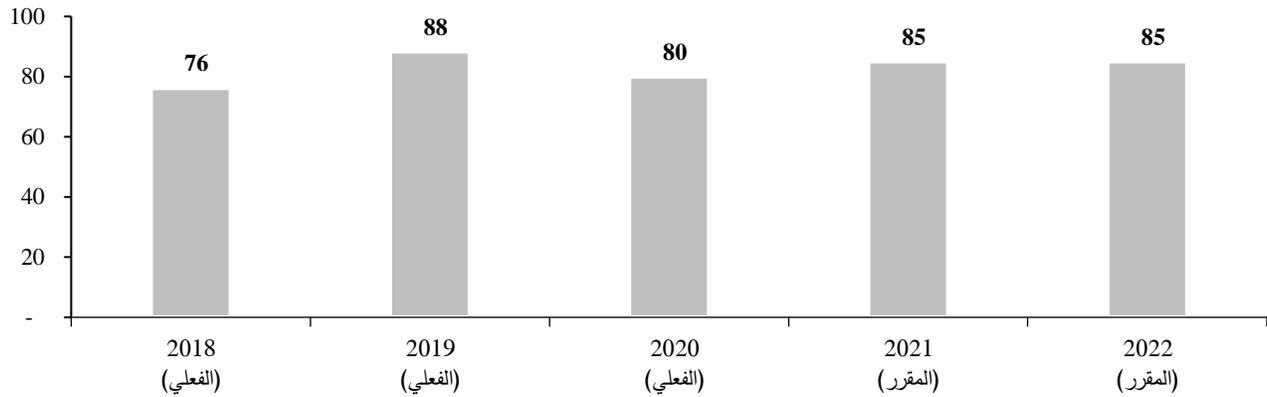
30-43 تمثل الدرس المستفاد للبرنامج الفرعي في أن الجهود التي بذلها لتعزيز قدرته على المراجعة المتعلقة بمجالات مثل إدارة البيانات قد ثبتت ضرورتها لتوفير الدعم للمراجعة الداخلية في مجالات مثل استمرارية تصريف الأعمال وإدارة الأزمات، والتعجيل بتعديل البرامج من أجل الحفاظ على الولايات والأهداف الأساسية خلال جائحة كوفيد-19. وأتاح للبرنامج الفرعي أيضا أن يسهم إسهاما هادفا في وضع سياسات إدارة البيانات في الأمانة العامة عن طريق تقديم تقييمات مفصلة للممارسات المتعلقة بإدارة البيانات الداخلية لكيانات الأمانة العامة. وسيكتف البرنامج الفرعي، في سياق تطبيق هذا الدرس، جهوده لمعالجة المجالات المحددة التي تنطوي على مخاطر أكبر وسيقدم توصيات لزيادة إدارة البيانات من أجل تحسين أداء المنظمة ومساءلتها. وسيركز البرنامج الفرعي مراجعته على مواضيع من قبيل تنظيم خصوصية البيانات وتوافرها وسهولة استعمالها وأمنها وسلامتها دعما لاستراتيجية الأمين العام لاستخدام البيانات من قبل الجميع وفي كل مكان، وللمساهمة في قدرة المنظمة على الصمود في وجه الصدمات الخارجية.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

30-44 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، وهو ما سيثبت تحققه من خلال معدل التنفيذ البالغ 85 في المائة من توصيات مراجعي الحسابات التي تعزز إدارة البيانات في المنظمة (انظر الشكل الرابع من الباب 30).

الشكل الرابع من الباب 30

مقياس الأداء: النسبة المئوية للتوصيات المنفذة من توصيات مراجعي الحسابات الصادرة في سنة معينة والتي تعزز إدارة البيانات في المنظمة



الولايات التشريعية

30-45 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

- 244/67 باء تمويل الآلية الدولية لإنجاز الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين 256/74 تقرير عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية
- 266/72 باء تغيير النموذج الإداري في الأمم المتحدة

المنجزات المستهدفة

30-46 يعرض الجدول 2-30 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي ساهمت ويُتَوَقَّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 2-30

البرنامج الفرعي 1: المنجزات المستهدفة الشاملة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	1	1	1	-
1 - مراجعة ترتيبات الإدارة في مكتب إدارة الاستثمارات التابع للصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (القرار 263/74)	1	1	-	-
2 - تقرير فترة السنتين عن المشتريات، مع التركيز على التخطيط للطلب والتزود بالسلع في بعثات حفظ السلام (القرار 266/72 باء)، وإدراج تنفيذ القيود المفروضة على عمل موظفي المشتريات بعد انتهاء الخدمة (القرار 256/74)	-	-	1	-
باء - توليد المعارف ونقلها				
المنشورات (عدد المنشورات)	150	93	150	150
3 - تقارير المراجعة الداخلية (الضمانات والمشورة)	150	93	150	150

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: توفير مشورة الخبراء للإدارة بشأن المسائل المتصلة بأنشطة الرقابة بالتنسيق مع هيئات الرقابة الأخرى من خلال عقد اجتماعات ثنائية وثلاثية مع وحدة التفتيش المشتركة ومجلس مراجعي الحسابات.

البرنامج الفرعي 2 التفتيش والتقييم

الهدف

30-47 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تعزيز الجدى والكفاءة والفعالية والأثر في تنفيذ البرامج والولايات التشريعية للمنظمة، وتحسين عملية اتخاذ القرار والمساءلة والتعلم.

الاستراتيجية

30-48 للمساهمة في تحقيق الهدف، سيركز البرنامج الفرعي على النتائج الفنية التي تحققها كيانات الأمانة العامة على مستوى البرنامج الفرعي في إطار ركائز السلام والأمن والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان والعمل الإنساني. وسيدمج البرنامج الفرعي، لدى إجراء تقيّماته، استراتيجيات الأمين العام المتعلقة بالمسائل الجنسانية والاستدامة البيئية والبيانات، وسيأخذ في الاعتبار أيضاً أثر جائحة كوفيد-19 على أداء البرنامج فيما يتعلق بتنفيذ الولاية.

30-49 وسيواصل البرنامج الفرعي صقل منهجيته ووضع تصميم مناسب للتقييم وتقنيات لجمع البيانات من أجل تعزيز تقييم البرامج. ودعماً للإصلاح الإداري الذي يقوم به الأمين العام والذي دعا إلى تعزيز قدرة الأمانة العامة على التقييم، يعترف البرنامج الفرعي بتقديم التوجيه المنهجي المستمر والمنظم والدعم في مجال بناء القدرات إلى كيانات الأمانة العامة، وإلى المنظمة الأوسع نطاقاً، بالشراكة مع إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال. وسيدعم البرنامج الفرعي أيضاً التقييم على نطاق المنظومة من خلال التعاون مع المكتب التنفيذي للأمين العام. وستواصل المشاورات الثلاثية والثنائية المنتظمة مع وحدة التفتيش المشتركة ومجلس مراجعي الحسابات تعزيز أوجه التآزر بين خطة عمل البرنامج الفرعي وخطة عمل الهيئات الرقابية الأخرى. ويخطط البرنامج الفرعي لاستكمال تقييمات البرامج الفرعية لثلاث لجان إقليمية وتقييمات لمهمة التنسيق التي يضطلع بها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ونظام المنسقين المقيمين، فضلاً عن تقييم مواضيعي واحد لم يحدد موضوعه بعد. وسيبدأ البرنامج الفرعي أيضاً التقييم الذي صدر به تكليف من مجلس الأمن لطرائق وعمل الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين في عام 2021، لكي يستعرضه المجلس في عام 2022.

30-50 وسيشارك البرنامج الفرعي في الحلقات الدراسية السنوية للتبادل بين المعنيين بممارسة التقييم التي ينظمها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم ويشارك فيها في كثير من الأحيان أعضاء من الأوساط الأكاديمية والأوساط المعنية بالتقييم على الصعيدين الدولي والوطني، بما في ذلك شراكة EvalPartners. ويقوم فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم أيضاً بوضع برنامج لمنح شهادات تقييم، بالشراكة مع الأوساط الأكاديمية، من خلال فريقه العامل المعني بإضفاء الطابع المهني على التقييم. وسيعمل البرنامج الفرعي، كجزء من استراتيجيته الرامية إلى تعزيز التقييم في الأمانة العامة، مع إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال على وضع وتنفيذ برنامج تدريب على التقييم في الأمانة العامة بالشراكة مع كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة.

30-51 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عن:

- (أ) زيادة التعلم والمساءلة في الإدارات والمكاتب من أجل تحقيق النتائج المقررة لبرامج عملها على مستوى البرامج الفرعية والاستناد إلى الدروس المستفادة، وتحديدًا خلال جائحة كوفيد-19؛
- (ب) تعزيز القدرة على التقييم والأداء، وزيادة استخدام نتائج التقييم لإرشاد تخطيط البرامج في المنظمة.

الأداء البرنامجي في عام 2020

30-52 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجّدت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروف في إطار النتيجة 1 و 2 أدناه.

تعزيز ثقافة التعلم في المنظمة

30-53 وضع البرنامج الفرعي منتجات معرفية جديدة استخدمت فيها بيانات تقييم جُمعت في وقت سابق لإعداد تقارير توليفية وتوجهات متعلقة بالتقييم. وقد يسرت هذه التقارير التوليفية التعلم في إطار المنظمة من خلال تبادل الاتجاهات والأفكار. وصدر التقرير التولييفي للتقييم المتعلق بثقافة المنظمة للأمم المتحدة في حزيران/يونيه 2020. وفي التقرير، سُلِّط الضوء على القضايا التي تهم القيادة العليا، بما في ذلك، على سبيل المثال، ضرورة تعزيز ما يلي: (أ) الرصد والتقييم؛ (ب) التفكير الاستراتيجي لتحقيق النواتج؛ (ج) التواصل وتبادل المعلومات؛ (د) التكامل بين المقر والميدان؛ (هـ) تعميم مراعاة المنظور الجنساني من خلال تكافؤ الفرص المهنية لجميع الموظفين، وضرورة إيلاء الاعتبار الواجب للمساواة الجنسانية على الصعيدين السياساتي والتشغيلي. وبدأ العمل أيضًا لإعداد تقرير توليفي عن التنسيق وتقرير آخر عن التخطيط الاستراتيجي، وسينجز في الربع الأول من عام 2021.

30-54 وأعد البرنامج الفرعي موجزًا توليفيًا للمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن التقييم في ظل جائحة كوفيد-19 انطلاقًا من المبادئ التوجيهية الصادرة عن مكاتب التقييم التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وبرنامج الأغذية العالمي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والبنك الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وقد ساهم ذلك في وضع بروتوكول لتقييم التصدي لجائحة كوفيد-19 بوصفه توجيهًا لمهام التقييم في الأمانة.

30-55 وباستخدام نهج "نظرية التغيير"، وضع البرنامج الفرعي تحليلًا ورسمًا بيانيًا مفصلين لمجموعة الأسباب والآثار لتصدي الأمم المتحدة لجائحة كوفيد-19 كمساهمة في أعمال تقييم المخاطر للبرنامج الفرعي 4 التابع لإدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال كمساهمة في مشروع تقييم يقوم به المكتب التنفيذي للأمين العام للدروس المبكرة وقابلية تقييم الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء لمواجهة جائحة كوفيد-19 والتعافي من آثارها.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

30-56 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من زيادة التعلم عن الاتجاهات والممارسات الجيدة من خلال التقارير التوليفية عن التقييم الشامل لعدة إدارات والمعايير المشتركة لتقييم التصدي لجائحة كوفيد-19 في الأمانة العامة للأمم المتحدة (انظر الجدول 30-3).

الفعلي لعام 2018	الفعلي لعام 2019	الفعلي لعام 2020
<ul style="list-style-type: none"> التعلم في إطار المنظمة بشأن الاتجاهات والممارسات الجيدة من خلال تقييمات البرامج المحددة الأهداف 	<ul style="list-style-type: none"> التعلم في إطار المنظمة بشأن الاتجاهات والممارسات الجيدة من خلال تقييمات البرامج المحددة الأهداف 	<ul style="list-style-type: none"> زيادة التعلم بشأن الاتجاهات والممارسات الجيدة من خلال تقارير توليفية عن التقييم الشامل لعدة إدارات
<ul style="list-style-type: none"> المعايير المشتركة لتقييم التصدي لجائحة كوفيد-19 في الأمانة العامة للأمم المتحدة 		

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج الفرعي

30-57 نظرا لتأثير جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020، اضطر البرنامج الفرعي إلى تأجيل إنجاز تقريرين متعلقين بتقييم عمليات حفظ السلام حتى عام 2021. وفي ظل تكييف المنظمة مع المعيار الجديد للعمل خلال جائحة كوفيد-19، استأنف البرنامج الفرعي عمله الرقابي بإطلاق مهام التقييم الجديدة في الربع الأخير. وتأثير التأخر في بدء مهام التقييم الجديدة أدى إلى تأخر جميع نواتج التقييم إلى الربع الأخير من عام 2021، وكانت تُستكمل هذه النواتج في الأحوال العادية بحلول آذار/مارس 2021. وسيقلل هذا التأخير من عدد التقييمات المتاحة لكي تستعرضها لجنة البرنامج والتنسيق والجمعية العامة لدى نظرها في أداء وتصميم برامج الأمانة العامة.

30-58 غير أن البرنامج الفرعي حدد في الوقت نفسه أنشطة جديدة مندرجة ضمن النطاق العام لأهدافه. وعندما بدأ تقشي جائحة كوفيد-19 في آذار/مارس 2020، ونتيجة الطلبات التي فرضتها الجائحة على كيانات الأمانة العامة، ركز البرنامج الفرعي على الابتكار وتطوير منتجات جديدة. وأسهمت المنجزات المستهدفة والأنشطة الجديدة والمعدلة في تحقيق النتائج في عام 2020، على النحو المحدد في النتيجة الناشئة لعام 2020 أعلاه.

النتائج المقررة لعام 2022

30-59 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، اللتين تمثلان تحديثين للنتيجتين المقدمتين في الخطة البرنامجية المقترحة السابقة، ولذلك تظهران الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. والنتيجة 3 هي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: التقييم المركز من أجل تحسين اتخاذ القرارات المتعلقة بإصلاح الأمم المتحدة والمسائل المتصلة بأهداف التنمية المستدامة⁽⁴⁾

الأداء البرنامجي في عام 2020

30-60 في عام 2020، خطط البرنامج الفرعي لتوفير مزيد من الأدلة التقييمية بشأن نتائج مبادرات إصلاح الأمم المتحدة من أجل دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتحقيقاً لهذا الغاية، زاد البرنامج الفرعي تركيزه على التقييمات التي يجريها في هذين المجالين.

(4) على النحو المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 30)).

30-61 وقام البرنامج الفرعي بمراقبة تقييم مبادرات الإصلاح من خلال تقييماته لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام ومن خلال المهام الاستشارية لدعم مكتب التنسيق الإنمائي الجديد ونظام المنسقين المقيمين. وأنهى أيضا عملية تفتيش لمهمة التقييم المتعلقة بهيئة الأمم المتحدة للمرأة دعما لجهود الإصلاح الإداري الرامية إلى تعزيز التقييم.

30-62 وقيم البرنامج الفرعي كيانات الأمانة العامة التي اضطلعت بأدوار لدعم الدول الأعضاء فيما يتعلق بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما في ذلك إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ ومكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية؛ ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا من خلال مكتب المستشارية الخاصة لشؤون أفريقيا؛ واللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ وإدارة التواصل العالمي. وبالإضافة إلى ذلك، واستجابة لطلب من مجلس الأمن، قام البرنامج الفرعي أيضا بتقييم طرائق وعمل الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. ووفقا للممارسة المتبعة، شرع المكتب في إجراء دراسات استقصائية بعد التقييم بشأن نوعية تقارير التقييم.

30-63 وأسهم العمل المذكور أعلاه في اعتماد نهج منظم لتقييم إصلاح الأمم المتحدة والمسائل المتصلة بأهداف التنمية المستدامة في المهام السبع المقررة، ودعم عملية اتخاذ القرارات في تسعة كيانات تابعة للأمانة العامة حققت الهدف المقرر الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020.

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022

30-64 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بالنتيجة المقررة، تمشيا مع ولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيجري البرنامج الفرعي 13 عملية تقييم وتفتيش لبرامج الأمانة العامة والمواضيع الشاملة، مع التركيز على تقييم تحقيق نتائج البرامج الفرعية في إطار ركائز السلام والأمن، والتنمية المستدامة، وحقوق الإنسان، والعمل الإنساني. ويرد التقدم المتوقع في مقياس الأداء أدناه (انظر الجدول 30-4).

المقرر لعام 2022	المقرر لعام 2021 ^(أ)	الفعلي لعام 2020	الفعلي لعام 2019	الفعلي لعام 2018
نسبة 100 في المائة من توصيات التفتيش والتقييم كانت مقبولة من جانب مديري البرامج	ارتفاع النسبة المئوية لجميع توصيات التفتيش والتقييم المقبولة من جانب مديري البرامج، والتنفيذ في وقت أنسب	اعتماد نهج منظم لإزاء عمليات تقييم إصلاح الأمم المتحدة والمسائل المتصلة بأهداف التنمية المستدامة في المهام السبع المقررة لدعم عملية اتخاذ القرار في تسعة كيانات تابعة للأمانة العامة	شروع مديري البرامج في الحوار بشأن تقييم إصلاح الأمم المتحدة والمسائل المتصلة بأهداف التنمية المستدامة	التقييمات المخصصة لاتخاذ قرارات بشأن إصلاح الأمم المتحدة والمسائل المتصلة بأهداف التنمية المستدامة:
				<ul style="list-style-type: none"> • مكتب شؤون نزع السلاح • إدارة شؤون الإعلام • مكتب إدارة الموارد البشرية • برنامج الأمم المتحدة للبيئة • مكتب الشؤون القانونية • مكتب شؤون الفضاء الخارجي • الاستعداد لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة

(أ) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لنقشي جائحة كوفيد-19. وسيلبغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: تحسين المساهمة في تعزيز جدوى تقييمات الأمانة العامة وكفاءتها وفعاليتها وأثرها⁽⁵⁾

الأداء البرنامجي في عام 2020

30-65 في ركيزة السلام والأمن، بدأ البرنامج الفرعي تقييماته المقررة لما يلي: (أ) الشؤون السياسية في عمليات حفظ السلام؛ (ب) دعم بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية لسيادة القانون والمؤسسات الأمنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ (ج) مساهمة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في عودة واستعادة وبسط سلطة الدولة في مجال سيادة القانون ومكافحة الإفلات من العقاب في شمال ووسط مالي؛ (د) تقييم مواضيعي لقضايا المرأة والسلام والأمن في مجال حفظ السلام. وفي ركيزة التنمية، بدأ البرنامج الفرعي تقييماته المقررة لما يلي: (أ) اللجنة الاقتصادية لأفريقيا - مع التركيز على البرنامج الفرعي المعني بسياسة الاقتصاد الكلي؛ (ب) اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي - مع التركيز على البرنامج الفرعي المعني بحوكمة الاقتصاد الكلي؛ (ج) اتساق برامج الأمم المتحدة على المستوى القطري دعما لخطة عام 2030 (لمكتب التنسيق الإنمائي). وتشمل مراحل بدء أعمال التقييم في كلا الركيزتين ما يلي: إجراء بحوث أولية؛ والتنسيق مع كيانات الرقابة الداخلية والخارجية؛ وتحديد نطاق العمل، الذي يشمل عمليات تقييم المخاطر وتقدير قابلية التقييم؛ وتحليلات الجهات صاحبة المصلحة؛ ووضع نظرية التغيير من خلال إقامة

(5) على النحو المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

مشاورات وثيقة مع جهات التنسيق المعنية بإدارة الكيانات وممثلي الجهات صاحبة المصلحة؛ وصياغة الورقة الاستهلاكية التي تتضمن التصميم الشامل للتقييم وتفصيل أساليب التقييم ومصادر البيانات.

30-66 وبالإضافة إلى ذلك، أصدر البرنامج الفرعي 26 مذكرة استشارية ومذكرة وتوجيها لدعم عملية اتخاذ القرارات في الكيانات والاستفادة من الدروس، بما في ذلك مذكرات موجهة إلى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومكتب المستشارية الخاصة لشؤون أفريقيا، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وإدارة التواصل العالمي، ومكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ومكتب التنسيق الإنمائي، ونتائج الدراسة الاستقصائية المصنفة على مستوى البعثات لما عدده 13 بعثة من بعثات حفظ السلام.

30-67 وواصل البرنامج الفرعي عمله المتعلق بتعزيز قدرات التقييم وتغطيته في الأمانة العامة من خلال إعداد تقريره لفترة السنتين عن تعزيز دور التقييم وتطبيق نتائج التقييم على تصميم البرامج وتنفيذها وعلى التوجيهات المتعلقة بالسياسات، ووضع لوحة متابعة للتقييم مرافقة له، ومن خلال دعم سياسة التقييم التي يعتمد عليها الأمين العام. وفي عام 2020، وفر البرنامج الفرعي أيضا الدعم المنهجي لمكتب التقييم في مكتب مكافحة الإرهاب من أجل تقييمه لمركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، وقدم المشورة المنهجية وأدوات التقييم إلى البعثات السياسية الخاصة وبعثات حفظ السلام.

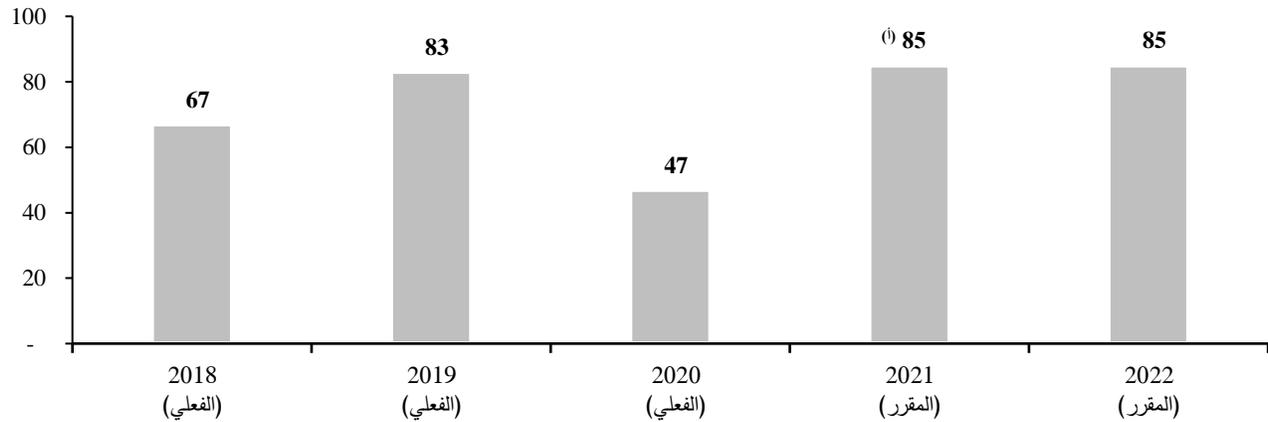
30-68 وأسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق معدل تنفيذ قدره 47 في المائة من التوصيات ضمن الإطار الزمني المحدد الذي يتألف من 24 شهرا، الأمر الذي لم يؤدِّ إلى تحقيق الهدف المقرر وهو 85 في المائة الوارد في الميزانية البرنامجية لعام 2021. ويعزى ذلك جزئيا إلى إغلاق عدد كبير من التوصيات القديمة في عام 2020، وإلى أثر الجدول الزمني الجديد البالغ 24 شهرا لتنفيذ التوصيات، مقابل الجدول الزمني السابق الذي كان يتألف من 36 شهرا. وفي عام 2021، سيقدم البرنامج الفرعي أيضا الدعم المنهجي وغيره من أشكال الدعم إلى خمسة كيانات تابعة للأمانة العامة لكي تحقق معايير جودة مقبولة فيما يتعلق بالتقييم.

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022

30-69 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بالنتيجة المقررة، تمشيا مع ولايته. ففي عام 2022، يعترزم تقديم التقييمات السبعة المشار إليها في الفقرة 30-65 أعلاه إلى لجنة البرنامج والتنسيق والجمعية العامة. وسيواصل ويستكمل العمل المتعلق بالتقييمات التالية: (أ) سياسة الاقتصاد الكلي، والحد من الفقر، وتمويل التنمية في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ؛ (ب) الازدهار الاقتصادي المشترك في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا؛ (ج) تنسيق العمل الإنساني والاستجابة في حالات الطوارئ في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية؛ (د) التعاون والتكامل الاقتصاديان في ركيزة التنمية في اللجنة الاقتصادية لأوروبا؛ (هـ) نظام المنسقين المقيمين؛ (و) عناصر الميزنة القائمة على النتائج، التي تحدد لاحقا، لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأببي أو قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، وبعثة خامسة، فضلا عن مسألة مواضيعية تحدد لاحقا. وسيكمل البرنامج الفرعي أيضا التقييم الذي صدر به تكليف من مجلس الأمن لطرائق وعمل الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، لكي يستعرضه المجلس في عام 2022. ويرد التقدم المتوقع في مقياس الأداء أدناه (انظر الشكل الخامس من الباب 30).

الشكل الخامس من الباب 30

مقياس الأداء : النسبة المئوية للتوصيات المغلقة في غضون 24 شهرا



(أ) حفاظا على إمكانية المساواة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى تحريل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتقسي جائحة كوفيد-19. وسيبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: تعزيز مهمة التقييم في الأمانة العامة من أجل زيادة أهمية الأمم المتحدة وكفاءتها وفعاليتها

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022

70-30 يعزز التقييم الصارم المساواة والتعلم واتخاذ القرارات القائمة على الأدلة لتحسين الأداء العام للأمم المتحدة في تحقيق النتائج. ومنذ عام 1994، أصدر البرنامج الفرعي تقريرا لفترة سنتين عن تعزيز دور التقييم وتطبيق نتائج التقييم على تصميم البرامج وتنفيذها وعلى التوجيهات المتعلقة بالسياسات، ووضع لوحة متابعة للتقييم مرافقة له تقدم تحليلا لأداء مهمة التقييم في الأمانة العامة واستقلاليتها. وحدد الأمين العام سبل مواصلة تعزيز القدرة على التقييم في الأمانة العامة بوصفها ذات أهمية بالغة لنجاح تنفيذ مختلف مبادرات إصلاح الأمم المتحدة. ولذلك، زاد البرنامج الفرعي في تقريره الأحدث لفترة السنتين عدد الكيانات التي تم تقييمها.

الدروس المستفادة والتغيير المقرر

71-30 تمثل الدرس المستفاد للبرنامج الفرعي في أنه بحاجة إلى زيادة جهوده لدعم ترتيبات التقييم في أنحاء الأمانة العامة لتحسين مهمة التقييم في المنظمة. وتمثلت إحدى النتائج الرئيسية الأخرى لتقرير فترة السنتين الأحدث في أن ممارسة التقييم لا تزال متفاوتة إلى حد كبير في أنحاء الأمانة العامة، حيث تقتصر الممارسة المجدية على حفنة من الكيانات ذات المهام المحددة والموارد المخصصة (معظمها في إطار ركيزتي التنمية وحقوق الإنسان) والتي تركز على المشاريع وتوجه من الجهات المانحة. وكانت هناك ممارسة تقييم هامشية أو غير موجودة في معظم الكيانات في مجالات السلام والأمن والإدارة والدعم. وكان تقييم البرنامج الفرعي من قبل مديري البرامج، على النحو المطلوب في نشرة الأمين العام بشأن الأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم (ST/SGB/2018/3)، محدودا على نطاق المنظمة. فالافتقار إلى بناء القدرات والدعم التقني في مجال التقييم لتطوير مهام التقييم وتعزيز ثقافة التقييم على نطاق المنظمة، ظل يشكل فجوات بالغة الأهمية. ويعتزم البرنامج الفرعي، من خلال تطبيق هذا الدرس، استخدام هذه المعلومات والتنسيق مع إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال ومهام التقييم التي تضطلع بها الكيانات الأخرى لتعزيز دعمه وتوجيهاته وأدواته لإجراء تقييمات عالية الجودة على نطاق الأمانة العامة، بما في ذلك التوجيهات المتعلقة بمنهجيات التقييم المراعية

للاعتبارات الجنسانية وحقوق الإنسان، وتعزيز إدماج العناصر الأساسية للتقييم (مثل الأدلة، والاستقلالية، والتعلم، والتكيف) في عمليات الاستعراض والتقييم القائمة. وسيتولى أيضا تنسيق ودعم تنظيم التدريب على التقييم للموظفين ومديري البرامج والقيادة العليا من أجل مواصلة تعزيز قدرات التقييم في الأمانة العامة. وسيعزز البرنامج الفرعي الطريقة التي يقيم بها القدرة على التقييم في المنظمة، مع التركيز على المعايير التالية: وجود ترتيب مخصص أو جهة تنسيق مخصصة للتقييم؛ ووضع سياسة تقييم خاصة بكيانات محددة؛ وخطة عمل للتقييم.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

72-30 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، وهو ما سيثبت تحققه من خلال ارتفاع النسبة المئوية للكيانات التي تستوفي ما لا يقل عن 80 في المائة من معايير الأداء التي تم تقييمها في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية لفترة السنتين عن تعزيز دور التقييم وتطبيق نتائج التقييم على تصميم البرامج وتنفيذها وعلى التوجيهات المتعلقة بالسياسات (انظر الشكل السادس من الباب 30).

الشكل السادس من الباب 30

مقياس الأداء: النسبة المئوية للكيانات التي تستوفي ما لا يقل عن 80 في المائة من معايير الأداء التي تم تقييمها في تقرير فترة السنتين عن تعزيز دور التقييم وتطبيق نتائج التقييم على تصميم البرامج وتنفيذها وعلى التوجيهات المتعلقة بالسياسات



ملاحظة: لا تشمل هذه التقييمات مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وستُعد البيانات المرجعية اعتباراً من عام 2021.

الولايات التشريعية

73-30 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

تخطيط البرامج	243/75	استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة	254/60
		ألف وباء تغيير النموذج الإداري في الأمم المتحدة	266/72

المنجزات المستهدفة

74-30 يعرض الجدول 5-30 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة التي أسهمت والتي من المتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية، للفترة 2020-2022.

الجدول 5-30

البرنامج الفرعي 2: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء ووثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	16	8	1
1 - تقارير التقييم المتعلقة بمختلف البرامج المقدمة للجمعية العامة (لجنة البرنامج والتنسيق)	8	1	-
2 - الاستعراضات التي تجرى كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات المتعلقة بتقييمات مختلف البرامج	7	7	8
3 - تقييم الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين المقدم لمجلس الأمن	1	1	-
باء - توليد المعارف ونقلها	9	8	13
المنشورات (عدد المنشورات)	9	8	13
4 - تقارير التقييم والتفتيش	9	8	13
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية			
التشاور والمشورة والدعوة: تقديم مذكرات استشارية ومذكرات وتوجيهات إلى جميع كيانات الأمانة العامة.			

البرنامج الفرعي 3

التحقيقات

الهدف

75-30 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تعزيز المساءلة والسلوك الأخلاقي داخل المنظمة.

الاستراتيجية

76-30 بغية الإسهام في تحقيق الهدف، سيحقق البرنامج الفرعي في التقارير المتعلقة بالانتهاكات المحتملة لأنظمة الأمم المتحدة وقواعدها وسياساتها الإدارية ذات الصلة. ويعتزم البرنامج الفرعي دعم الجهود الرامية إلى تنظيم الوقاية من سوء السلوك الجنسي، بما في ذلك الاستغلال والانتهاك الجنسي والتحرش الجنسي والتصدي له. وسيواصل تعزيز القدرة على مكافحة الغش والفساد، ولا سيما الغش في التأمين الطبي. وبالإضافة إلى ذلك، سيركز البرنامج الفرعي على التنوع في تكوين موظفيه من خلال التواصل مع الشبكات المهنية لجذب المرشحين المهتمين والمؤهلين تأهيلا جيدا من ذوي الخلفيات المختلفة.

77-30 وسيواصل البرنامج الفرعي التنسيق مع الهيئات الرقابية الأخرى التابعة للأمم المتحدة، من قبيل وحدة التفتيش المشتركة ومجلس مراجعي الحسابات، وسيشارك في فرقة العمل التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق المعنية بالتصدي للتحرش الجنسي داخل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما الفريق الفرعي المعني بتحسين عمليات

التحقيق في قضايا التحرش الجنسي. وبالإضافة إلى ذلك، يعتمد التكليف بإجراء تقييم خارجي للجودة وفقا للمتطلبات المهنية للرقابة الداخلية.

78-30 ومن المتوقع أن يؤدي العمل المذكور أعلاه إلى اتخاذ الأمين العام ومندوبيه قرارات بشأن الإجراءات القضائية أو التأديبية أو التدابير التصحيحية، إضافة إلى تحسين المساءلة عن سوء السلوك.

الأداء البرنامجي في عام 2020

79-30 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة المذكورة أدناه التي ظهرت خلال عام 2020، فضلا عن الأداء البرنامجي المقدم في إطار النتيجةين 1 و 2 أدناه.

زيادة قدرة المنظمة على التصدي لسوء السلوك المبلغ عنه

80-30 في حين شهد البرنامج الفرعي انخفاضاً مؤقتاً في عدد التقارير الجديدة المتعلقة بسوء السلوك في الفترة بين آذار/مارس وأيار/مايو 2020، لوحظ تصاعد في عمليات الإبلاغ في حزيران/يونيه 2020، مع ملاحظة العودة لاحقاً في الربع الأخير من عام 2020 إلى مستويات الإبلاغ التي سبقت الجائحة. وواصل البرنامج الفرعي تركيزه على الأولويات التنظيمية المتصلة بالتحرش الجنسي، والاستغلال والاعتداء الجنسيين، والانتقام، والغش، والفساد. وظل الإبلاغ عن سوء السلوك إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية مرتفعاً على الرغم من نقشي الجائحة، مما يعكس استمرار الثقة في آليات الإبلاغ. وجرى التأكيد على الغش في مجال التأمين الطبي والغش من جانب الشركاء في التنفيذ بوصفهما من المجالات التي تتطوي على مخاطر كبيرة. وفي هذا السياق، حقق البرنامج الفرعي زيادة بنسبة 22 في المائة تقريباً فيما يتعلق بإنجاز القضايا مقارنة بعام 2019. وبالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من التباطؤ في سير بعض التحقيقات نتيجة لجائحة كوفيد-19، فإن متوسط مدة إنجاز التحقيقات ظل ثابتاً إلى حد بعيد.

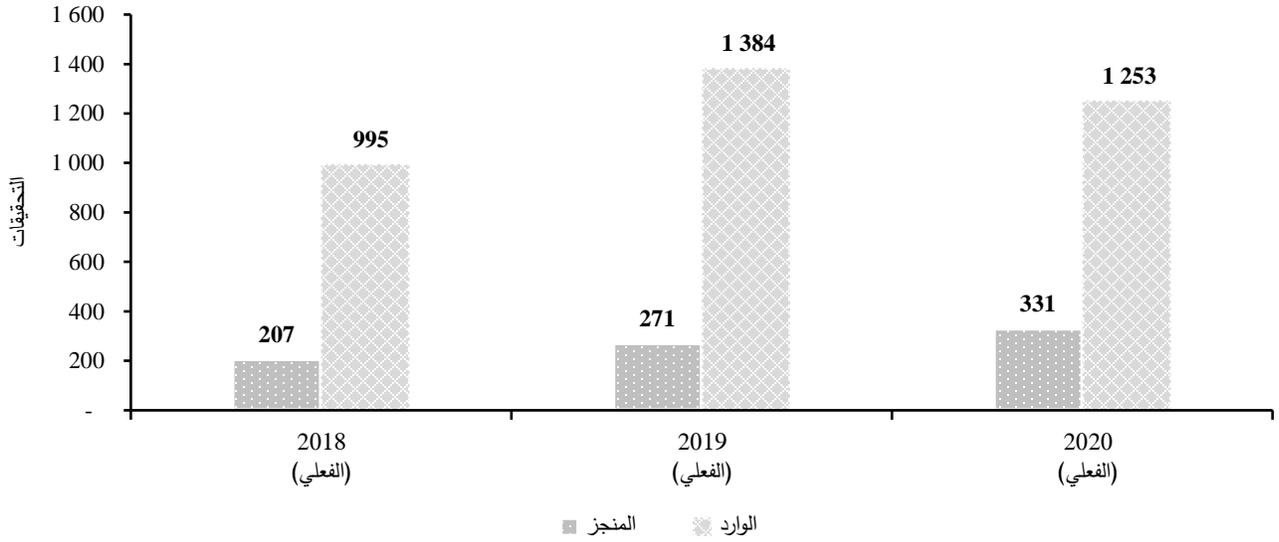
81-30 وتطلع البرنامج الفرعي إلى إدخال برامجات الأدلة الجنائية التي تستند إلى الحوسبة السحابية من أجل دعم التحقيقات بشكل أفضل والتعجيل بها. وجدد تركيزه أيضاً على استكمال التحقيقات التي يُنتظر أن يتم الانتهاء منها منذ الفترة السابقة. وتجدر الإشارة إلى أن ذلك أدى إلى إصدار تقارير والانتهاج من تحقيقات في عام 2020 أكثر منها في عام 2018 و 2019 على التوالي.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

82-30 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من زيادة عدد التحقيقات المغلقة، من 207 تحقيقات في عام 2018 إلى 331 تحقيقاً في عام 2020 (انظر الشكل السابع من الباب 30). وزاد عدد القضايا التي تم إغلاقها كنسبة من القضايا الواردة إلى 26 في المائة في عام 2020، بعد أن بلغت من 20 في المائة في عامي 2018 و 2019.

الشكل السابع من الباب 30

مقياس الأداء: التقارير الواردة المتعلقة بسوء السلوك مقابل عدد قضايا التحقيقات المنجزة



النتائج المقررة لعام 2022

83-30 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، اللتين تمثلان تحديثين للنتيجتين المقدمتين في الخطة البرنامجية المقترحة السابقة، وبذلك فهما تظهران الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. والنتيجة 3 هي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: التركيز على التحقيق في التحرش الجنسي⁽⁶⁾

الأداء البرنامجي في عام 2020

84-30 دعم البرنامج الفرعي المنظمة في تطوير وتوفير قدرات معززة على إجراء التحقيقات في قضايا التحرش الجنسي. ووضع البرنامج الفرعي أيضا الصيغة النهائية لدليل عن التحقيق في التحرش الجنسي لكي تعتمد منظومة الأمم المتحدة وشركاؤها.

85-30 وأسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق متوسط مدة إنجاز قدره 10 أشهر للتحقيقات في التحرش الجنسي، الأمر الذي لم يؤدي إلى تحقيق الهدف المقرر البالغ 3 أشهر الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020. وحقق البرنامج الفرعي نتائج فيما يتعلق بـ 25 ادعاء (51 في المائة) من ادعاءات التحرش الجنسي في غضون 9 أشهر من تاريخ ورودها، وفيما يتعلق بـ 10 ادعاءات إضافية (20 في المائة) في غضون فترة تتراوح بين 9 أشهر و 12 شهرا من تاريخ ورودها.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

86-30 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بالنتيجة المقررة، تمشيا مع ولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيعزز البرنامج الفرعي مساهمته في منع حالات التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لها على

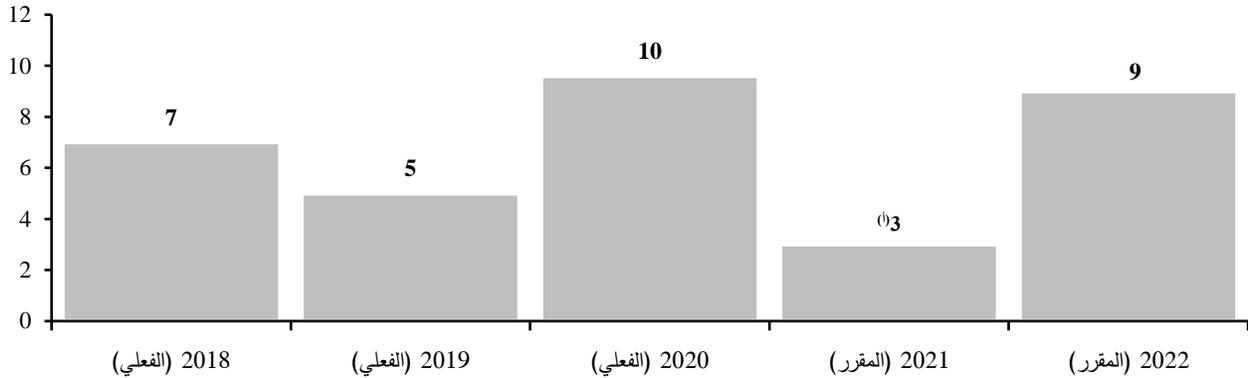
(6) على النحو المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 30)).

حد سواء، وذلك باتباع نهج مبسط ومعدل في معالجة سوء السلوك الجنسي في المنظمة يقوم على نهج يركز على الضحايا. ويرد التقدم المتوقع في مقياس الأداء أدناه (انظر الشكل الثامن من الباب 30).

الشكل الثامن من الباب 30

مقياس الأداء : متوسط مدة إنجاز التحقيقات في التحرش الجنسي

(بالأشهر)



(أ) حفاظا على المساءلة عن الخطط البرنامجية الأولية، يرخّل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات في تلك النقطة الزمنية التي تسبق تفشي جائحة كوفيد-19. وسيبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: تحسين التحقيق في الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي والغش والفساد، وتجديد التركيز على الغش في المشتريات⁽⁷⁾

الأداء البرنامجي في عام 2020

30-87 ركز البرنامج الفرعي جهوده على تحسين توقيت التحقيقات في الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وعلى الاستمرار في ضمان أن تتبع التحقيقات نهجا يركز على الضحايا.

30-88 وعزز البرنامج الفرعي أيضا الاتصال والتعاون بين الشعب مع البرنامج الفرعي 1 في مجالات تحديد وتحليل المؤشرات المتعلقة بالغش. وأدى هذا التعاون إلى زيادة في عدد المسائل المتصلة بالغش التي استعرضها البرنامج الفرعي، مما أدى إلى تحسين كشف المنظمة للغش في المشتريات والتصدي له. وسيواصل البرنامج الفرعي استغلال أوجه التآزر القائمة بين شعبة المراجعة الداخلية للحسابات وشعبة التحقيقات في هذا المجال.

30-89 وفي عام 2020، انخفض عدد حالات الغش الجديدة في الاستحقاقات بنسبة 36 في المائة مقارنة بعام 2019، على الرغم من أن العدد الإجمالي للحالات التي تم التحقيق فيها ظل ثابتا (45 حالة في عام 2020 مقارنة بما عدده 48 حالة في عام 2019). وشكّل الغش في التأمين الطبي الغالبية العظمى من الحالات: 40 حالة، أو 89 في المائة، من مجموع التحقيقات المتعلقة بالغش في الاستحقاقات. وبلغ متوسط مدة إنجاز قضايا الغش في الاستحقاقات 10,3 أشهر. وأنجز البرنامج الفرعي أيضا 58 قضية تتعلق بالاستغلال والانتهاك الجنسيين، و 49 قضية تتعلق بالتحرش الجنسي، و 226 قضية تتعلق بالغش والفساد.

(7) على النحو المبين في الميزانية البرنامجية لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

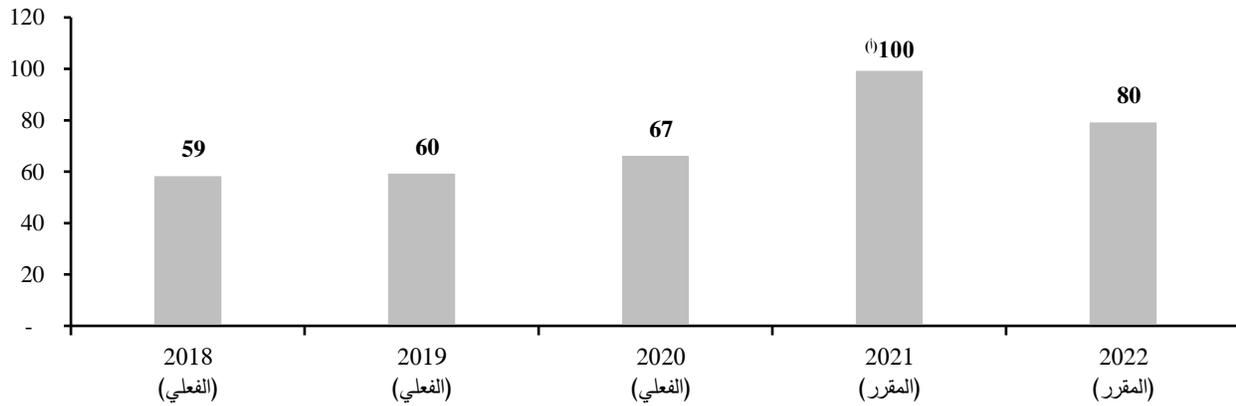
30-90 وأسهم العمل المذكور أعلاه في إنجاز 67 في المائة من تقارير التحقيق وإغلاق التحقيق التي استوفت الإطار الزمني المستهدف، الأمر الذي لم يؤدي إلى تحقيق الهدف المقرر وهو 100 في المائة الوارد في الميزانية البرنامجية لعام 2021. وتعني الاختلافات في مدى تعقيد تحقيقات معينة وطبيعتها أن النسبة المئوية للقضايا التي حققت الأهداف المقررة، وإن كانت تشهد تحسناً، لا تزال أقل من 100 في المائة.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

30-91 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بالنتيجة المقررة، تمشياً مع ولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي تحديد سبل تقصير الوقت المستغرق لإكمال التحقيقات، وذلك على سبيل المثال من خلال تحسين القدرة على تحليل البيانات، وتبسيط عملية الإبلاغ، وتقليل الشواغل إلى أدنى حد. ويعتزم البرنامج الفرعي استخدام نتائج تقييم الجودة الخارجي الذي سيجري خلال عام 2022 للمساعدة في توجيه عملية تحسين أهدافه المتعلقة بحسن التوقيت وليعكس بشكل أفضل الطريقة التي تجري بها التحقيقات فعلياً. ويرد التقدم المتوقع في مقياس الأداء أدناه (انظر الشكل التاسع من الباب 30).

الشكل التاسع من الباب 30

مقياس الأداء: النسبة المئوية لتقارير التحقيق وإغلاق التحقيق المقدمة ضمن الإطار الزمني المستهدف



(أ) حفاظاً على المساءلة عن الخطط البرنامجية الأولية، يرخّل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات في تلك النقطة الزمنية التي تسبق تفشي جائحة كوفيد-19. وسيبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: زيادة الثقة في نتائج التحقيق

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

30-92 ركز البرنامج الفرعي على تحسين نتائج التحقيقات. وقد أنشئ في الماضي فريق تحقيق متخصص في قضايا التحرش الجنسي مؤلف بكامله من الإناث لزيادة الثقة في هذه الفئة من التحقيقات، التي تركز أساساً على الضحايا. وبناء على هذا النجاح، سيواصل البرنامج الفرعي جهوده الرامية إلى تنويع ملاك موظفيه من حيث الجنس والتمثيل الجغرافي والمؤهلات المهنية، فضلاً عن تحسين معدّل استبقاء الموظفين.

الدروس المستفادة والتغيير المقرر

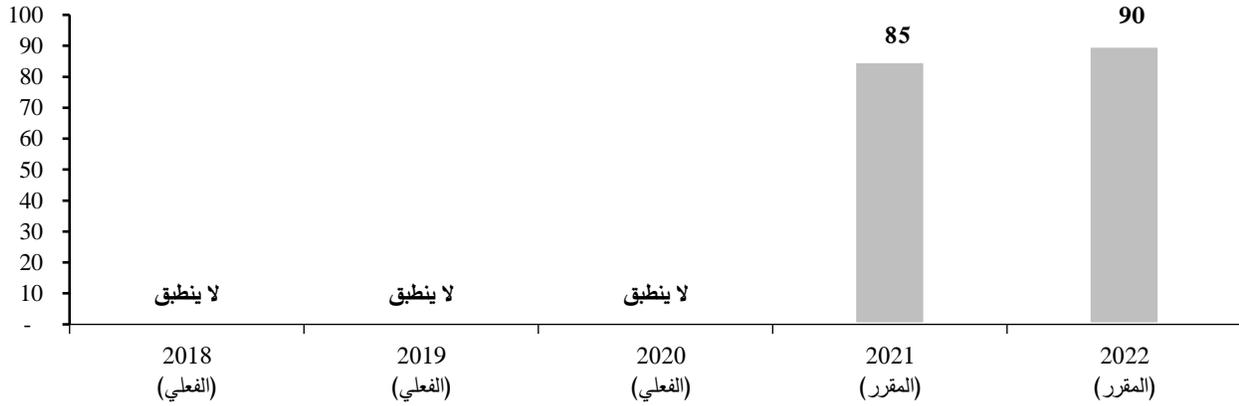
30-93 كان الدرس المستفاد بالنسبة للبرنامج الفرعي مفاده أن النمو في تنفيذ التحقيقات المتعلقة بالغش الذي يرتكبه الشركاء يبرز الحاجة إلى مهارات لغوية محددة داخل القوة العاملة في البرنامج الفرعي من أجل إجراء تحقيقات فعالة. وبالإضافة إلى ذلك، يلزم وجود مجموعة أكبر من المؤهلات المهنية لتلبية احتياجات طائفة التحقيقات التي تجري داخل الأمم المتحدة والاستجابة لها على نحو فعال. والتنوع الجنساني هو أحد الجوانب العديدة الحاسمة لإجراء تحقيقات تركز على الضحايا في قضايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين، فضلاً عن التحقيقات المتعلقة بالتحرش الجنسي. وسيقوم البرنامج الفرعي، عند تطبيق هذا الدرس، بالتواصل مع الشبكات المهنية والموظفين المؤهلين لتحسين التنوع فيه وتمكينه من أداء ولايته في مجال التحقيق على نحو أفضل، والإسهام في زيادة الثقة في عملية التحقيق ونتائجه.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

30-94 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من زيادة الثقة في نتائج التحقيقات نتيجة لتعميم التنوع في أنشطة التحقيق (انظر الشكل العاشر من الباب 30).

الشكل العاشر من الباب 30

مقاييس الأداء: النسبة المئوية للمجيبين على الاستقصاء الذين هم على ثقة من أن تقارير التحقيق أتاحت اتخاذ قرارات ذات صلة



الولايات التشريعية

30-95 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

287/59	تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تعزيز مهام التحقيق في الأمم المتحدة	256/74	تقرير عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية
247/62	تعزيز التحقيقات	257/74	استعراض تنفيذ قرارات الجمعية العامة 218/48 بآء و 244/54 و 272/59 و 263/64 و 253/69
252/68	إدارة الموارد البشرية		

المنجزات المستهدفة

96-30 يعرض الجدول 6-30 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة التي أسهمت والتي من المتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية، للفترة 2020-2022.

الجدول 6-30

البرنامج الفرعي 3: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقرر لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022	الفئة والفئة الفرعية
275	275	278	باء - توليد المعارف ونقلها
275	275	278	المنشورات (عدد المنشورات)
275	275	278	تقارير التحقيقات وإغلاق التحقيقات

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2022

لمحة عامة

97-30 ترد في الجداول 7-30 إلى 9-30 الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2022، بما في ذلك تفاصيل التغييرات في الموارد، حسب الاقتضاء.

الجدول 7-30

إجمالي تطور الموارد المالية حسب وجه الإنفاق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

وجه الإنفاق	نققات عام 2020 ⁽¹⁾	اعتمادات عام 2021 الفنية	التغييرات		التعديلات الولايات الجديدة/ الموسعة	التغييرات الأخرى	المجموع	النسبة المئوية	نققات عام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)
			التغييرات	المجموع					
الوظائف	17 095,7	17 912,2	-	-	247,4	247,4	1,4	18 159,6	
تكاليف الموظفين الأخرى	815,2	1 524,9	-	-	-	-	-	1 524,9	
الضيافة	-	0,5	-	-	-	-	-	0,5	
الخبراء الاستشاريون	242,8	194,1	-	-	21,1	21,1	10,9	215,2	
سفر الموظفين	31,1	382,7	-	-	2,2	2,2	-	384,9	
الخدمات التعاقدية	455,5	527,8	-	-	(48,6)	(48,6)	(9,2)	479,2	
مصروفات التشغيل العامة	196,6	179,3	-	-	(16,3)	(16,3)	(9,1)	163,0	
اللوازم والمواد	1,1	23,5	-	-	(3,1)	(3,1)	(13,2)	20,4	
الأثاث والمعدات	28,6	44,8	-	-	(2,8)	(2,8)	(6,3)	42,0	
غير ذلك	0,3	-	-	-	-	-	-	-	
المجموع	18 866,9	20 789,8	-	-	199,9	199,9	1,0	20 989,7	

(أ) في وقت إعداد التقرير، تكون النققات المعروضة في هذا الجدول والجداول اللاحقة غير نهائية ويمكن أن تخضع لتعديلات قد تؤدي إلى اختلافات طفيفة بين المعلومات الواردة في هذا التقرير والبيانات المالية التي ستشتر بحلول 31 آذار/مارس 2021.

ملاحظة: تُستخدم المختصرات التالية في الجداول والأشكال: أ ع م: أمين عام مساعد؛ خ م: خدمة ميدانية؛ خ ع (ر أ): فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)؛ خ ع (ر ر): فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)؛ ر م: الرتبة المحلية؛ أ ع م: أمين عام مساعد.

الجدول 30-8

إجمالي الوظائف المقترحة والتغييرات في الوظائف لعام 2022^(أ)

(عدد الوظائف)

التغييرات في الوظائف	العدد	التفاصيل
الوظائف المعتمدة لعام 2021	114	1 و أ ع، 1 أ ع م، 3 مد-2، 3 مد-1، 13 ف-5، 28 ف-4، 22 ف-3، 14 ف-1/2، 8 خ ع (ر ر)، 20 خ ع (ر أ)، 1 ر م
الوظائف المنشأة	2	1 مد-1 و 1 ف-4 في إطار البرنامج الفرعي 2
الوظائف المقترحة لعام 2022	116	1 و أ ع، 1 أ ع م، 3 مد-2، 4 مد-1، 13 ف-5، 29 ف-4، 22 ف-3، 14 ف-1/2، 8 خ ع (ر ر)، 20 خ ع (ر أ)، 1 ر م

(أ) يرد في المرفق الثالث مزيد من المعلومات عن التغييرات في الوظائف.

الجدول 30-9

إجمالي الوظائف المقترحة حسب الفئة والرتبة

(عدد الوظائف)

الفئة والرتبة	التغييرات				المعتمد لعام 2021
	المقترح لعام 2022	المجموع	التغييرات الأخرى	الولايات الجديدة/الموسعة	
الفئات الفنية والفئات العليا					
و أ ع	1	-	-	-	1
أ ع م	1	-	-	-	1
مد-2	3	-	-	-	3
مد-1	4	1	1	-	3
ف-5	13	-	-	-	13
ف-4	29	1	1	-	28
ف-3	22	-	-	-	22
ف-1/2	14	-	-	-	14
المجموع الفرعي	87	2	2	-	85
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها					
خ ع (ر ر)	8	-	-	-	8
خ ع (ر أ)	20	-	-	-	20
الرتبة المحلية	1	-	-	-	1
المجموع الفرعي	29	-	-	-	29
المجموع	116	2	2	-	114

30-98 وترد في الجداول 30-10 إلى 30-12 وفي الشكل الحادي عشر من الباب 30 تفاصيل إضافية عن توزيع الموارد المقترحة لعام 2022.

99-30 وعلى النحو المبين في الجدولين 10-30 (1) و 11-30 (1)، تبلغ الموارد الإجمالية المقترحة لعام 2022 ما قدره 20 989 700 دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، مما يعكس زيادة صافية قدرها 199 900 دولار (أو 1,0 في المائة) مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2021. وتعزى التغيرات في الموارد إلى عامل واحد: التغيرات الأخرى. ويغطي مستوى الموارد المقترح تكاليف تنفيذ الولايات تنفيذًا تامًا يتسم بالكفاءة والفعالية.

الجدول 10-30

إجمالي تطور الموارد المالية حسب مصدر التمويل والعنصر والبرنامج الفرعي

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

(1) الميزانية العادية

العنصر/البرنامج الفرعي	التغيرات					
	نفقات عام 2020	اعتمادات عام 2021	التعديلات الفنية الموسعة	التغيرات الأخرى	المجموع	النسبة المئوية (إعادة تقدير التكاليف)
ألف - التوجيه التنفيذي والإدارة	1 497,5	1 485,4	-	-	-	-
باء - برنامج العمل						
1 - المراجعة الداخلية للحسابات	7 898,0	8 341,7	-	7,7	7,7	0,1
2 - التفتيش والتقييم	3 019,1	3 704,7	-	241,1	241,1	6,5
3 - التحقيقات	5 162,3	5 898,3	-	(13,5)	(13,5)	(0,2)
المجموع الفرعي، باء	16 079,4	17 944,7	-	235,3	235,3	1,3
جيم - الدعم البرنامجي	1 290,0	1 359,7	-	(35,4)	(35,4)	(2,6)
المجموع الفرعي، 1	18 866,9	20 789,8	-	199,9	199,9	1,0

(2) الموارد المقررة الأخرى

العنصر/البرنامج الفرعي	نفقات عام 2020			تقديرات عام 2021		
	نفقات عام 2020	تقديرات عام 2021	التغير	النسبة المئوية	تقديرات عام 2022	التغير
ألف - التوجيه التنفيذي والإدارة	-	-	-	-	-	-
باء - العمل						
1 - المراجعة الداخلية للحسابات	18 342,1	17 296,8	(131,0)	(0,8)	17 165,8	(131,0)
2 - التفتيش والتقييم	1 535,5	2 373,1	128,6	5,4	2 501,7	128,6
3 - التحقيقات	10 650,3	12 020,0	589,3	4,9	12 609,3	589,3
المجموع الفرعي، باء	30 527,9	31 689,9	586,9	1,9	32 276,8	586,9
جيم - الدعم البرنامجي	529,3	672,1	34,8	5,2	706,9	34,8
المجموع الفرعي، 2	31 057,2	32 362,0	621,7	1,9	32 983,7	621,7

الجزء التاسع الرقابة الداخلية

(3) الموارد الخارجة عن الميزانية

العنصر/البرنامج الفرعي	نفقات عام		التغير	النسبة المئوية	تقديرات عام 2022
	2021	2020			
ألف - التوجيه التنفيذي والإدارة	-	-	-	-	-
باء - العمل					
1 - المراجعة الداخلية للحسابات	10 949,4	9 663,2	-	-	10 949,4
2 - التفتيش والتقييم	341,6	255,2	-	-	341,6
3 - التحقيقات	1 259,1	454,7	(142,1)	(11,3)	1 117,0
المجموع الفرعي، باء	12 550,1	10 373,1	(142,1)	(1,1)	12 408,0
جيم - الدعم البرنامجي	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي، 3	12 550,1	10 373,1	(142,1)	(1,1)	12 408,0
المجموع	65 701,9	60 297,3	679,5	1,0	66 381,4

الجدول 11-30

إجمالي الوظائف المقترحة لعام 2022 حسب مصدر التمويل والعنصر والبرنامج الفرعي

(عدد الوظائف)

(1) الميزانية العادية

العنصر/البرنامج الفرعي	المعتمد لعام 2021	التغيرات			المقترح لعام 2022
		التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/الموسعة	التغيرات الأخرى	
ألف - التوجيه التنفيذي والإدارة	8	-	-	-	8
باء - برنامج العمل					
1 - المراجعة الداخلية للحسابات	44	-	-	-	44
2 - التفتيش والتقييم	22	-	2	2	24
3 - التحقيقات	33	-	-	-	33
المجموع الفرعي، باء	99	-	2	2	101
جيم - الدعم البرنامجي	7	-	-	-	7
المجموع الفرعي، 1	114	-	2	2	116

(2) الموارد المقررة الأخرى

العنصر/البرنامج الفرعي	تقديرات عام 2021	التغير ^(أ)	تقديرات عام 2022
ألف - التوجيه التنفيذي والإدارة	-	-	-
باء - برنامج العمل			
1 - المراجعة الداخلية للحسابات	71	6	77
2 - التفتيش والتقييم	10	1	11
3 - التحقيقات	42	12	54
المجموع الفرعي، باء	123	19	142
جيم - الدعم البرنامجي	4	-	4
المجموع الفرعي 2	127	19	146

(أ) تشمل تحويل 19 وظيفة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة (1 ف-5، و 5 ف-4، و 10 ف-3، و 3 وظائف من الرتبة المحلية) إلى وظائف ثابتة، على النحو المقترح في تقرير الأمين العام عن ميزانية حساب دعم عمليات حفظ السلام للفترة من 1 تموز/يوليه 2021 إلى 30 حزيران/يونيه 2022 (A/75/785).

(3) الموارد الخارجة عن الميزانية

العنصر/البرنامج الفرعي	تقديرات عام 2021	التغير	تقديرات عام 2022
ألف - التوجيه التنفيذي والإدارة	-	-	-
باء - العمل			
1 - المراجعة الداخلية للحسابات	41	-	41
2 - التفتيش والتقييم	-	-	-
3 - التحقيقات	-	-	-
المجموع الفرعي، جيم	41	-	41
جيم - الدعم البرنامجي	-	-	-
المجموع الفرعي 3	41	-	41
المجموع	282	-	303

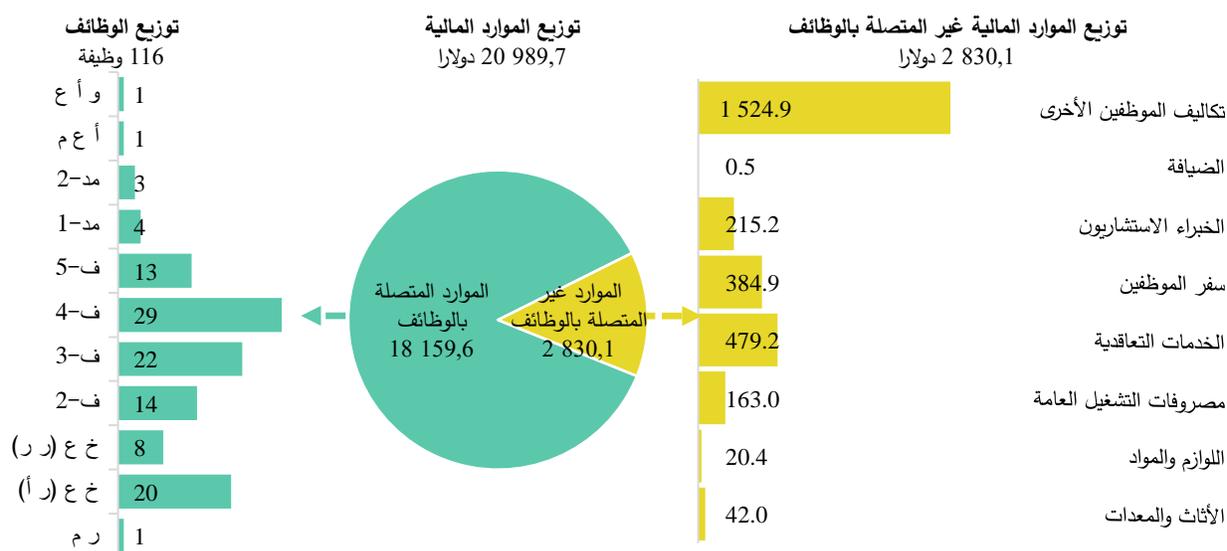
إجمالي تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

	التغيرات						نققات عام 2020	اعتمادات عام 2021	التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/ الموسعة	التغيرات الأخرى	المجموع	النسبة المئوية	تقديرات عام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية														
الموارد المتصلة بالوظائف	17 095,7	17 912,2	-	-	247,4	247,4	247,4	1,4	18 159,6					
الموارد غير المتصلة بالوظائف	1 771,2	2 877,6	-	-	(47,5)	(47,5)	(1,7)	2 830,1						
المجموع	18 866,9	20 789,8	-	-	199,9	199,9	1,0	20 989,7						
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة														
الفئة الفنية والفئات العليا	85	-	-	-	2	2	2,3	87						
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها	29	-	-	-	-	-	-	29						
المجموع	114	-	-	-	2	2	1,8	116						

الشكل الحادي عشر من الباب 30
توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



شرح الفروق حسب العامل والعنصر والبرنامج الفرعي

التغيرات الإجمالية في الموارد

التغيرات الأخرى

100-30 كما هو مبين في الجدول 10-30 (1)، تعكس التغييرات في الموارد زيادة صافية قدرها 199 900 دولار، على النحو التالي:

(أ) **البرنامج الفرعي 1، المراجعة الداخلية** - الزيادة الصافية البالغة 7 700 دولار ناتجة عن زيادة الاحتياجات من الخدمات الاستشارية (22 100 دولار) لتكملة القدرات والخبرات الداخلية اللازمة للمراجعة الداخلية للبنى التحتية للمنظمة، والأمن السيبراني، وآليات أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتحليل البيانات، فضلا عن الخدمات التعاقدية (5 700 دولار) لإجراء تقييم خارجي للجودة لشعبة المراجعة الداخلية للحسابات، يقابلها جزئيا نقصان في الاحتياجات من اللوازم والمواد (3 400 دولار)، والأثاث والمعدات (2 600 دولار)، وسفر الموظفين (14 100 دولار) مراعاةً لأنماط الإنفاق والخبرة المكتسبة في عام 2020 من خلال زيادة استخدام التداول بالفيديو أو التداول عن بعد، كلما أمكن ذلك؛

(ب) **البرنامج الفرعي 2، التفتيش والتقييم** - الزيادة الصافية البالغة 241 100 دولار ناتجة أساسا عن اقتراح إنشاء وظيفتين جديدتين لنائب مدير (مد-1) وموظف تقييم (ف-4) (247 400 دولار)، وذلك فيما يتعلق بالإصدار المقبل لسياسة التقييم الخاصة بالأمانة العامة، التي ستوسع الدور الذي تضطلع به شعبة التفتيش والتقييم في تعزيز ودعم التقييم في الأمانة العامة، فضلا عن زيادة الاحتياجات من التكاليف التشغيلية تحت بند مصروفات التشغيل العامة (4 200 دولار) والأثاث والمعدات (4 200 دولار). ويقابل هذه الزيادة جزئيا انخفاض الاحتياجات المتعلقة بسفر الموظفين (15 000 دولار) مراعاة للخبرة المكتسبة في عام 2020 من خلال زيادة استخدام التداول بالفيديو أو التداول عن بعد، كلما أمكن ذلك؛

(ج) **البرنامج الفرعي 3، التحقيقات** - يعكس النقصان الصافي البالغ 13 500 دولار انخفاض الاحتياجات تحت بند الخبراء الاستشاريين (1 300 دولار)، والخدمات التعاقدية (37 900 دولار)، ومصروفات التشغيل العامة (1 500 دولار)، والأثاث والمعدات (4 400 دولار)، استنادا إلى الخبرة المكتسبة في مجال النفقات. ويقابل هذا الانخفاض جزئيا زيادة في الاحتياجات أساسا تحت بند سفر الموظفين (31 300 دولار) مراعاةً للزيادة في رحلات سفر المحققين لإجراء تحقيقات في قضايا الادعاءات المتعلقة بالتحرش الجنسي والغش، ولا سيما في المكاتب البعيدة عن المقر، وهي رحلات إما ألغيت أو أُرجئت نتيجة للجائحة؛

(د) **الدعم البرنامجي** - يعكس النقصان البالغ 35 400 دولار انخفاض الاحتياجات تحت بند الخدمات التعاقدية (16 400 دولار) ومصروفات التشغيل العامة (19 000 دولار) بسبب انخفاض تكاليف الاتصالات والصيانة، وانخفاض عدد حسابات المكاتب المتنقلة في ظل النسخة المحسنة حديثا من برامجيات تتبع مراجعة الحسابات TeamMate.

الموارد المقررة الأخرى والموارد الخارجة عن الميزانية

101-30 كما هو مبين في الجدولين 10-30 (2) و 11-30 (2) أعلاه، تقدر الموارد المقررة الأخرى بمبلغ 32 983 700 دولار، وستغطي تكاليف 146 وظيفة، فضلا عن الموارد غير المتصلة بالوظائف. وستستخدم الموارد المتصلة بالوظائف وغير المتصلة بالوظائف للقيام بأنشطة مراجعة الحسابات والتفتيش والتقييم والتحقيقات المتصلة بعمليات حفظ السلام وبالآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. ويمثل ذلك زيادة قدرها 621 700 دولار تقريبا مقارنة بتقديرات عام 2021،

بسبب تطبيق جدول المرتبات الموحد المنقح على الوظائف وتحويل 19 وظيفة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف ثابتة في المواقع الميدانية، يقابلها جزئياً إغلاق مكتب مراجع الحسابات المقيم التابع لمكتب خدمات الرقابة الداخلية في العملية المختلطة في نيسان/أبريل 2021.

102-30 وعلى النحو المبين في الجدولين 10-30 (3) و 11-30 (3)، يتوقع المكتب مواصلة تلقي مساهمات نقدية خارجة عن الميزانية تكمل موارد الميزانية العادية لتنفيذ ولاياته. وفي عام 2022، قُدرت الموارد الخارجة عن الميزانية بمبلغ 12 408 000 دولار، بما في ذلك فيما يتعلق بـ 41 وظيفة في إطار البرنامج الفرعي 1، المراجعة الداخلية للحسابات. وستستخدم الموارد المتصلة بالوظائف وغير المتصلة بالوظائف للقيام بأنشطة مراجعة الحسابات والتفتيش والتقييم والتحقق المتصلة بمختلف الكيانات، على النحو المفصل في الفقرات 113-30 و 116-30 و 119-30، فضلاً عن تمويل مشاريع تحقيق محددة تُنفَّذ في إطار الصندوق الاستئماني لمكتب خدمات الرقابة الداخلية لتعزيز القدرة المهنية في مهام الرقابة الداخلية. ويعكس النقصان المقدر بمبلغ 142 100 دولار التخفيض المتوقع تحت بند المنح والمساهمات لعام 2022 استناداً إلى الخبرة السابقة.

103-30 وتمثل هذه الموارد المقررة الأخرى والموارد الخارجة عن الميزانية نسبة 68 في المائة من مجموع الموارد لمكتب خدمات الرقابة الداخلية.

104-30 وسلطة الإشراف على استخدام الموارد الخارجة عن الميزانية هي من صلاحية مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وفقاً لتفويض السلطة من الأمين العام.

التوجيه التنفيذي والإدارة

105-30 تضطلع وكالة الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية بالمسؤولية عن توجيه المكتب والإشراف عليه وإدارته بصفة عامة في سياق تنفيذ الولايات المنوطة به وبرنامج عمله المعتمد. ويساعد وكالة الأمين العام أمين عام مساعد.

106-30 ويتولى مكتب وكالة الأمين العام مهمة التخطيط الاستراتيجي والرصد بوجه عام، ويكفل التنسيق لخطة عمل مكتب خدمات الرقابة الداخلية. ويتولى مكتب وكالة الأمين العام تنسيق أعمال البرامج الفرعية الثلاثة، والتواصل مع مجلس مراجعي الحسابات ووحدة التفتيش المشتركة، وإقامة علاقة عمل وثيقة مع الجهات التي تتولى مهام الرقابة في المؤسسات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، يقوم المكتب بمراقبة جودة التقارير التي يقدمها مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى الجمعية العامة، ويشرف على استخدام الموارد، ويعمل كجهة تنسيق فيما يتعلق بإدارة الأداء ورصد الامتثال لتوصيات المكتب.

107-30 ووفقاً لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، ولا سيما الغاية 12-6 من أهداف التنمية المستدامة، التي تُشجع فيها المنظمات على دمج المعلومات المتعلقة بالاستدامة في دورة الإبلاغ الخاصة بها، وامتثالاً للولاية الشاملة لعدة قطاعات المنصوص عليها في الفقرة 19 من قرار الجمعية العامة 219/72، يقوم مكتب خدمات الرقابة الداخلية حالياً بدمج ممارسات الإدارة البيئية في عملياته. وبالنسبة لعام 2022، سيتخذ المكتب مزيداً من الخطوات لتنفيذ السياسة البيئية لأمانة الأمم المتحدة، بسبل منها مواصلة تقليص بصمته الكربونية من خلال استخدام مرافق التداول بالفيديو لإجراء المقابلات وعقد الاجتماعات، وكفالة تشغيل جميع آلات النسخ بخيار الطبع على وجهي الورقة، وتشجيع الموظفين على وقف تشغيل الحواسيب والشاشات في نهاية يوم العمل.

108-30 وترد في الجدول 13-30 معلومات عن الامتثال فيما يتعلق بتقديم الوثائق في المواعيد المقررة والحجز المسبق لتذاكر السفر بالطائرة. ومن أجل الامتثال للتوجيه المتعلق بسياسة الشراء المسبق، يواصل المكتب بذل جهوده من خلال تنفيذ إجراء تشغيلي داخلي موحد لكفالة تبرير جميع طلبات السفر وموافقة رئيس الشعبة عليها بالكامل قبل الموافقة عليها في نظام أوموجا. ويتطلب أيضاً من الموظفين إعداد جدول الرحلات الجوية قبل أسبوعين على الأقل من عمليات مراجعة الحسابات والتفتيش والتحقق

المقررة. وتُستعرض الرحلات بعناية للسماح بالسفر الضروري فقط. وبغية خفض التكاليف إلى أدنى حد، يواصل مكتب خدمات الرقابة الداخلية كفاءة استخدام مرافق التداول بالفيديو أو التداول عن بعد، إذا كان ذلك ممكناً، لأداء مهام الرقابة.

الجدول 30-13

معدل الامتثال

(النسبة المئوية)

المقرر لعام 2022	المقرر لعام 2021	الفعلي لعام 2020	الفعلي لعام 2019	
100	100	100	100	تقديم الوثائق في مواعيدها
100	100	88	71	شراء تذاكر السفر بالطائرة قبل بدء السفر بأسبوعين على الأقل

30-109 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2022 ما قدره 1 485 400 دولار، ولا تعكس أي تغيير في مستوى الموارد مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2021. وترد تفاصيل إضافية عن توزيع الموارد لعام 2022 في الجدول 30-14 وفي الشكل الثاني عشر من الباب 30.

الجدول 30-14

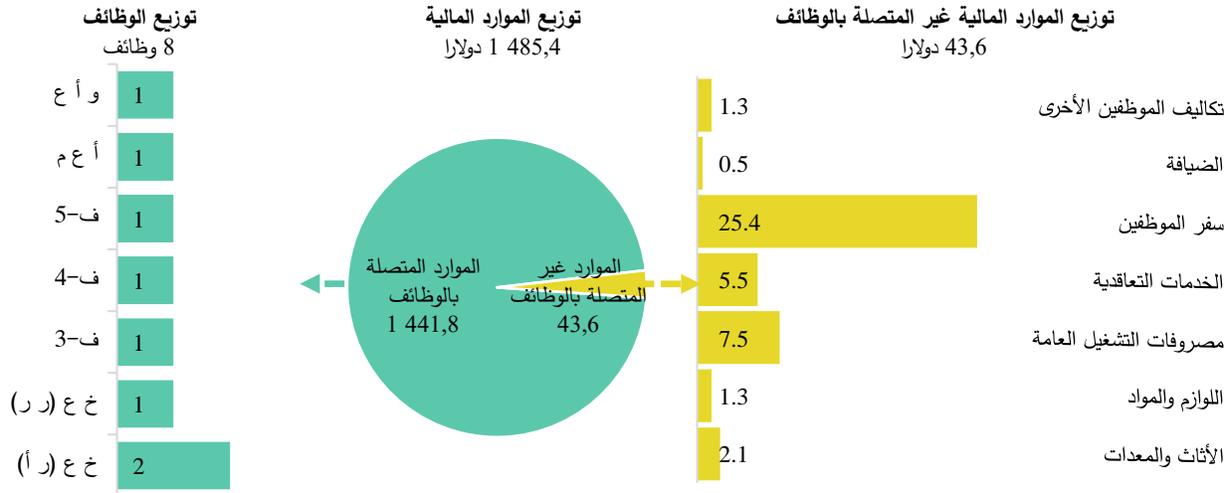
التوجيه التنفيذي والإدارة: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

التغيرات		تقديرات عام 2021 (قبل)		نقطة عام 2020		اعتمادات التعديلات		الولايات الجديدة/ التغييرات	
المجموع	النسبة المئوية	المجموع	النسبة المئوية	المجموع	النسبة المئوية	الموسعة	الأخرى	المجموع	النسبة المئوية
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية									
1 441,8	-	-	-	-	-	1 441,8	1 486,0	الموارد المتصلة بالوظائف	
43,6	-	-	-	-	-	43,6	11,5	الموارد غير المتصلة بالوظائف	
1 485,4	-	-	-	-	-	1 485,4	1 497,5	المجموع	
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة									
5	-	-	-	-	-	5		الفئة الفنية والفئات العليا	
3	-	-	-	-	-	3		فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها	
8	-	-	-	-	-	8		المجموع	

الشكل الثاني عشر من الباب 30
التوجيه التنفيذي والإدارة: توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

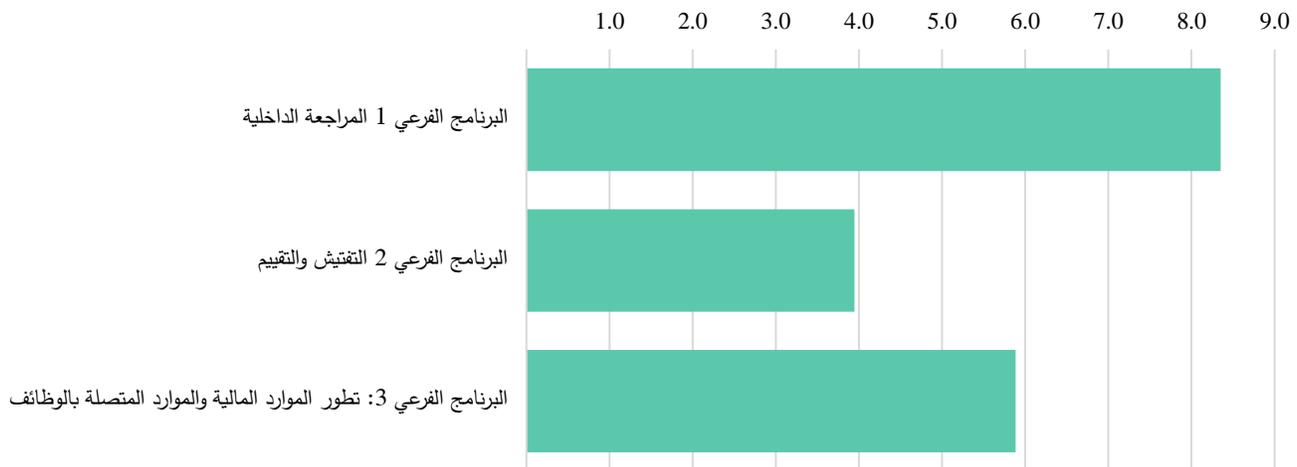


برنامج العمل

30-110 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2022 ما قدره 18 180 000 دولار، وتعكس زيادة قدرها 235 300 دولار مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2021. وتتضمن الفقرة 30-100 (أ) إلى (ج) شرحا للزيادة المقترحة البالغة 235 300 دولار. ويرد في الشكل الثالث عشر من الباب 30 توزيع الموارد حسب البرنامج الفرعي.

الشكل الثالث عشر من الباب 30
توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 حسب البرنامج الفرعي

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



البرنامج الفرعي 1
المراجعة الداخلية

111-30 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2022 ما قدره 8 349 400 دولار، وتعكس زيادة قدرها 7 700 دولار مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2021. وتتضمن الفقرة 30-100 (أ) شرحاً للزيادة المقترحة البالغة 7 700 دولار. وترد تفاصيل إضافية عن توزيع الموارد لعام 2021 في الجدول 30-15 وفي الشكل الرابع عشر من الباب 30.

الجدول 30-15

البرنامج الفرعي 1: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

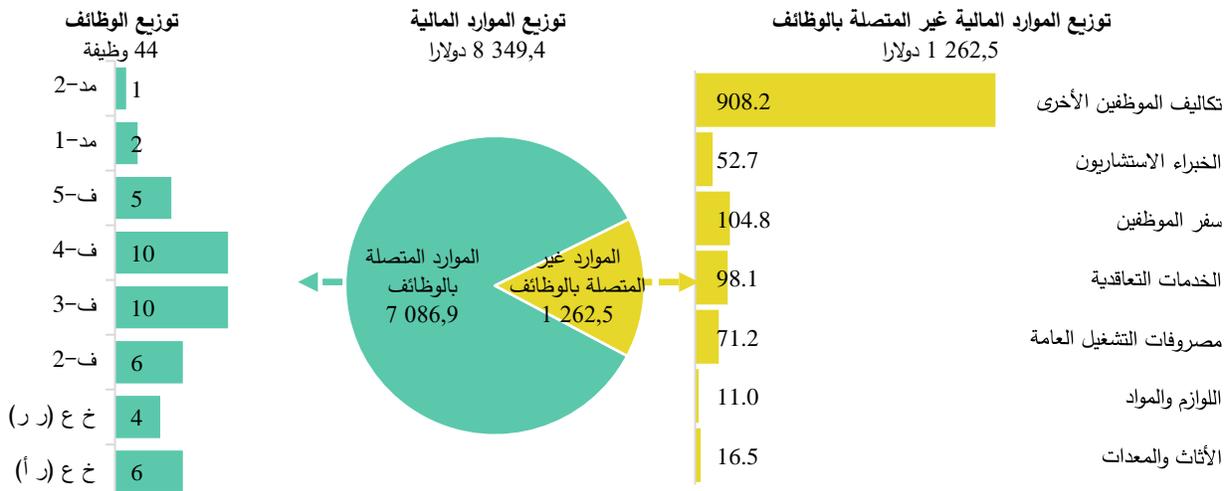
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

التغيرات		التغيرات		التغيرات		التغيرات	
نفقات عام 2020	عام 2021	التغيرات الفنية	الموسعة	الولايات الجديدة/ الأخرى	المجموع	النسبة المئوية	تقديرات عام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية							
6 925,3	7 086,9	-	-	-	-	-	7 086,9
972,7	1 254,8	-	-	7,7	7,7	0,6	1 262,5
7 898,0	8 341,7	-	-	7,7	7,7	0,1	8 349,4
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة							
34	34	-	-	-	-	-	34
10	10	-	-	-	-	-	10
44	44	-	-	-	-	-	44

الشكل الرابع عشر من الباب 30

البرنامج الفرعي 1: توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



الموارد المقررة الأخرى

112-30 تقدر الموارد المقررة الأخرى للبرنامج الفرعي بمبلغ 17 165 800 دولار، وستغطي تكاليف 77 وظيفة (1 مد-1، و 9 ف-5، و 35 ف-4، و 18 ف-3، و 4 من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)، و 8 من فئة الخدمة الميدانية، و 2 من الرتبة المحلية)، فضلا عن الموارد غير المتصلة بالوظائف. وستقدم الموارد الدعم لأنشطة مراجعة الحسابات والأنشطة المتصلة بعمليات حفظ السلام وبآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. والنقصان المقدر البالغ 131 000 دولار ناتج عن إغلاق مكتب مراجع الحسابات المقيم التابع لمكتب خدمات الرقابة الداخلية في العملية المختلطة في نيسان/أبريل 2021، يقابله جزئيا تحويل سبع من وظائف المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف ثابتة في مواقع ميدانية.

الموارد الخارجة عن الميزانية

113-30 تقدر الموارد الخارجة عن الميزانية للبرنامج الفرعي بمبلغ 10 949 400 دولار، وستغطي تكاليف 41 وظيفة (1 مد-1، و 5 ف-5، و 12 ف-4، و 12 ف-3، و 1 ف-2، و 1 من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)، و 9 من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))، فضلا عن الموارد غير المتصلة بالوظائف. وستوفر الموارد تغطية مراجعة حسابات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ ومكتب التنسيق الإنمائي؛ ومركز التجارة الدولية؛ والصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة؛ ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛ واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛ وجامعة الأمم المتحدة؛ ومنظمة السياحة العالمية؛ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا؛ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة).

البرنامج الفرعي 2

التفتيش والتقييم

114-30 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2022 ما قدره 3 945 800 دولار، وتعكس زيادة صافية قدرها 241 100 دولار مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2021. وتتضمن الفقرة 30-100 (ب) شرحا للزيادة المقترحة البالغة 241 100 دولار. وترد تفاصيل إضافية عن توزيع الموارد لعام 2022 في الجدول 30-16 وفي الشكل الخامس عشر من الباب 30.

الجدول 16-30

البرنامج الفرعي 2: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

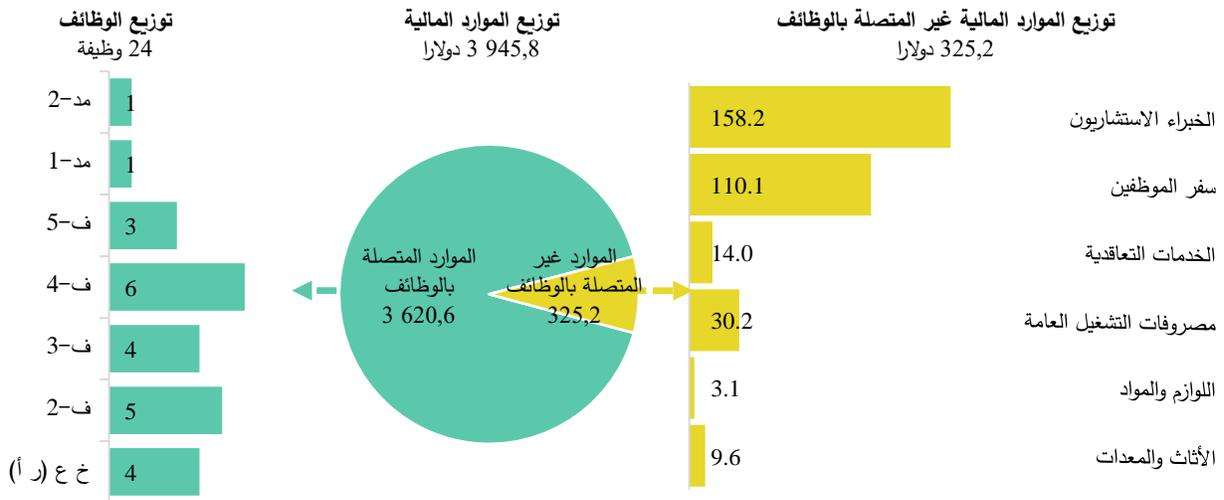
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

نققات عام 2020	اعتمادات عام 2021	التعديلات الفنية	التغيرات		التغيرات الموسعة	التغيرات الأخرى	المجموع	النسبة المئوية	تقديرات عام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)
			الولايات الجديدة	التغيرات					
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية									
2 791,0	3 373,2	-	-	247,4	247,4	247,4	7,3	3 620,6	الموارد المتصلة بالوظائف
228,2	331,5	-	-	(6,3)	(6,3)	(6,3)	(1,9)	325,2	الموارد غير المتصلة بالوظائف
3 019,1	3 704,7	-	-	241,1	241,1	241,1	6,5	3 945,8	المجموع
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة									
18	-	-	-	2	2	2	11,1	20	الفئة الفنية والفئات العليا
4	-	-	-	-	-	-	-	4	فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها
22	-	-	-	2	2	2	9,1	24	المجموع

الشكل الخامس عشر من الباب 30

البرنامج الفرعي 2: توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



الموارد المقررة الأخرى

115-30 تقدر الموارد المقررة الأخرى للبرنامج الفرعي بمبلغ 2 501 700 دولار، وستغطي تكاليف 11 وظيفة (1 ف-5، و 5 ف-4، و 4 ف-3، و 1 من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))، فضلا عن الموارد غير المتصلة بالوظائف. وخصصت هذه الموارد لأنشطة التقييم والأنشطة المتصلة بعمليات حفظ السلام وبآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. والزيادة المقدرة البالغة 128 600 دولار ناجمة عن تطبيق جدول المرتبات الموحد المنقح على الوظائف في المواقع الميدانية.

الموارد الخارجة عن الميزانية

116-30 وتقدر الموارد الخارجة عن الميزانية للبرنامج الفرعي بمبلغ 341 600 دولار، وستغطي الموارد غير المتصلة بالوظائف لأنشطة التقييم المتصلة بمكتب تنسيق التنمية.

البرنامج الفرعي 3

التحقيقات

117-30 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2022 ما قدره 5 884 800 دولار، وتعكس نقصانا قدره 13 500 دولار مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2021. وتتضمن الفقرة 30-100 (ج) شرحا للنقصان المقترح البالغ 13 500 دولار. وترد تفاصيل إضافية عن توزيع الموارد لعام 2022 في الجدول 30-17 وفي الشكل السادس عشر من الباب 30.

الجدول 17-30

البرنامج الفرعي 3: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

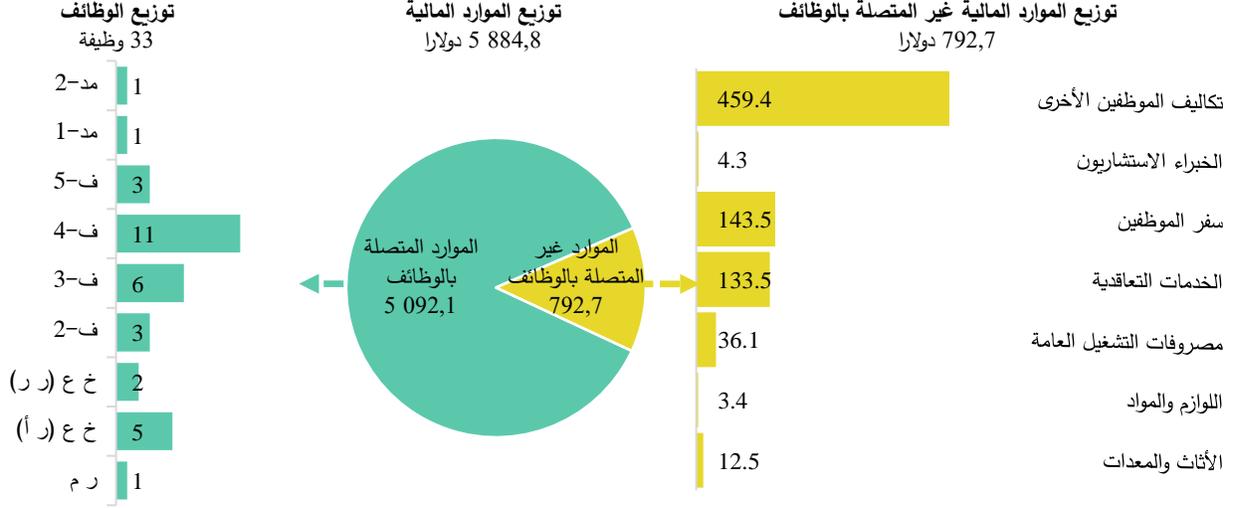
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

		التغيرات					
		التغيرات الجديدة/ الأخرى		التعديلات الموسعة		نققات عام اعتمادات 2021	
		المجموع	النسبة المئوية	المجموع	الفنية	عام 2021	2020
		تقديرات عام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)					
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية							
الموارد المتصلة بالوظائف	4 972,5	5 092,1	-	-	-	-	5 092,1
الموارد غير المتصلة بالوظائف	189,8	792,7	(1,7)	(13,5)	(13,5)	-	806,2
المجموع	5 162,3	5 884,8	(0,2)	(13,5)	(13,5)	-	5 898,3
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة							
الفئة الفنية والفئات العليا	25	25	-	-	-	-	25
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها	8	8	-	-	-	-	8
المجموع	33	33	-	-	-	-	33

الشكل السادس عشر من الباب 30

البرنامج الفرعي 3: توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



الموارد المقررة الأخرى

30-118 تقدر الموارد المقررة الأخرى للبرنامج الفرعي بمبلغ 12 609 300 دولار، وستغطي تكاليف 54 وظيفة (2 مد-1، و 6 ف-5، و 11 ف-4، و 23 ف-3، و 2 من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)، و 4 من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)، و 1 من فئة الخدمة الميدانية، و 5 وظائف محلية)، فضلا عن الموارد غير المتصلة بالوظائف. والزيادة المقدرة بمبلغ 589 300 دولار ناجمة عن تطبيق جدول المرتبات الموحد المنقح على الوظائف وتحويل 12 وظيفة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف ثابتة في المواقع الميدانية.

الموارد الخارجة عن الميزانية

30-119 تقدر الموارد الخارجة عن الميزانية للبرنامج الفرعي بمبلغ 1 117 000 دولار، وستغطي الموارد غير المتصلة بالوظائف لأنشطة التحقيق المتصلة بمكتب التنسيق الإنمائي، والصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومنظمة الطيران المدني الدولي، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومركز التجارة الدولية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وتمويل مشاريع تحقيق محددة تُنفَّذ في إطار الصندوق الاستئماني لمكتب خدمات الرقابة الداخلية لتعزيز القدرة المهنية في مهام الرقابة الداخلية. ويعكس النقصان المقدر بمبلغ 142 100 دولار التخفيض المتوقع تحت بند المنح والمساهمات لعام 2022 استنادا إلى الخبرة السابقة.

الدعم البرنامجي

30-120 يقدم المكتب التنفيذي الخدمات الإدارية المركزية إلى المكتب في مجالات إدارة الموارد البشرية وإدارة الشؤون المالية والإدارة العامة، بما في ذلك تقديم المشورة إلى كبار المديرين في المكتب بشأن المسائل الإدارية والمالية وشؤون الموظفين والميزانية. وبالإضافة إلى ذلك، يتولى المكتب التنفيذي إدارة شؤون الموظفين، فضلا عن الموارد المالية للمكتب، في كل من المقر وجنيف

وفيينا ونيروبي ومراكز العمل الأخرى، بما في ذلك مختلف بعثات حفظ السلام والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، بموجب تفويض السلطة الذي منحه الأمين العام، ووفقاً لأنظمة الأمم المتحدة وقواعدها.

121-30 وتبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2022 ما قدره 1 324 300 دولار، وتعكس نقصانا قدره 35 400 دولار مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2021. وتتضمن الفقرة 30-100 (د) شرحاً للنقصان المقترح البالغ 35 400 دولار. وترد تفاصيل إضافية عن توزيع الموارد لعام 2022 في الجدول 18-30 وفي الشكل السابع من الباب 30.

الجدول 18-30

الدعم البرنامجي: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

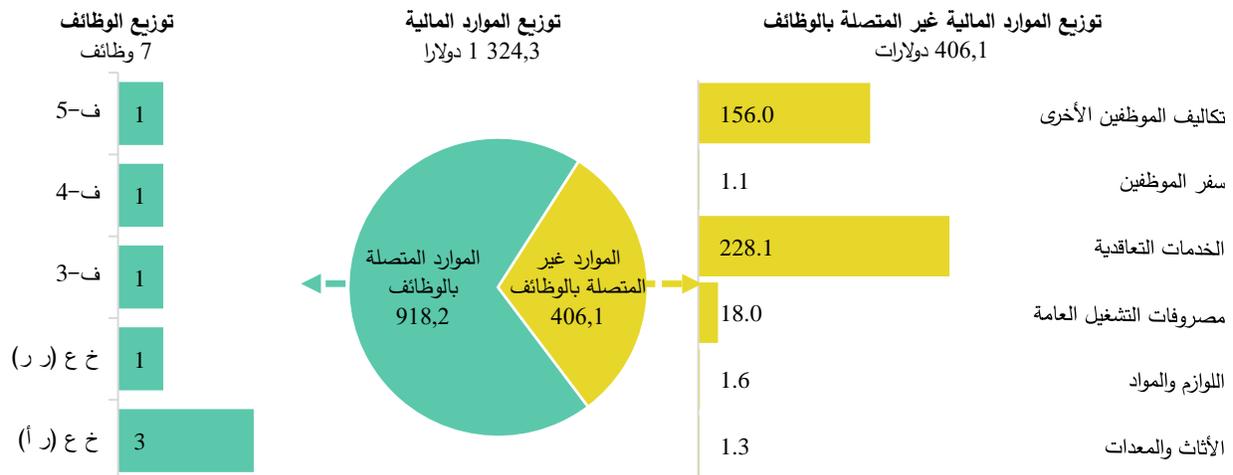
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

	التغيرات				نققات عام 2020	اعتمادات عام 2021	التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/ الموسعة	التغيرات الأخرى	المجموع	النسبة المئوية	تقديرات عام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية												
الموارد المتصلة بالوظائف	918,2	-	-	-	918,2	921,0						
الموارد غير المتصلة بالوظائف	406,1	(8,0)	(35,4)	(35,4)	441,5	369,0						
المجموع	1 324,3	(2,6)	(35,4)	(35,4)	1 359,7	1 290,0						
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة												
الفئة الفنية والفئات العليا	3	-	-	-	3							
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها	4	-	-	-	4							
المجموع	7	-	-	-	7							

الشكل السابع عشر من الباب 30

الدعم البرنامجي: توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

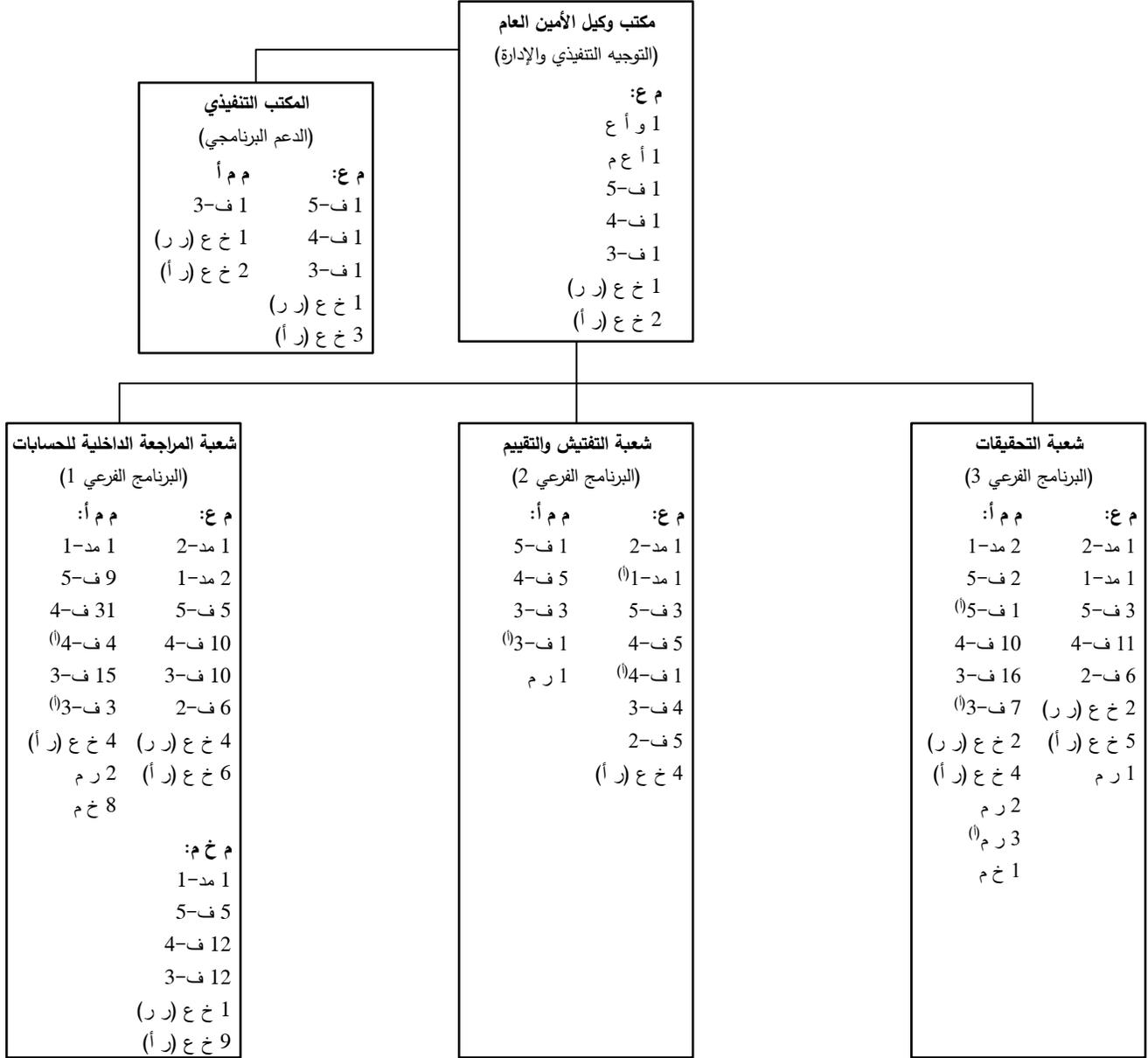


الموارد المقررة الأخرى

122-30 تقدر الموارد المقررة الأخرى للدعم البرنامجي بمبلغ 706 900 دولار، وستغطي تكاليف أربع وظائف (1 ف-3، و 1 من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)، و 2 من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))، فضلا عن الموارد غير المتصلة بالوظائف. وستوفر الموارد الدعم للأنشطة المتصلة بحفظ السلام. والزيادة المقدرة البالغ قدرها 34 800 دولار ناجمة عن تطبيق جدول المرتبات الموحد المنفتح على الوظائف في المواقع الميدانية.

المرفق الأول

الهيكل التنظيمي وتوزيع الوظائف لعام 2022



المختصرات: أ ع م: أمين عام مساعد؛ خ م: خدمة ميدانية؛ خ ع (ر ر): فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)؛ خ ع (ر أ): فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)؛ ر م: الرتبة المحلية؛ م أ: الموارد المقررة الأخرى؛ م ع: الميزانية العادية؛ و أ ع: وكيل الأمين العام؛ م خ م: الموارد الخارجة عن الميزانية.

(أ) على النحو المقترح في تقرير الأمين العام عن ميزانية حساب دعم عمليات حفظ السلام للفترة من 1 تموز/يوليه 2021 إلى 30 حزيران/يونيه 2022 (A/75/785)، يُقترح تحويل 19 من وظائف المساعدة المؤقتة العامة (1 ف-5، و 5 ف-4، و 10 ف-3، و 3 من الرتبة المحلية) إلى وظائف ثابتة؛ ويُقترح إعادة نذب وظيفة (1 ف-3) من شعبة المراجعة الداخلية للحسابات إلى شعبة التفتيش والتقييم اعتباراً من 1 تموز/يوليه 2021. ويُقترح نقل الوظائف داخل شعبة التحقيقات لتحسين مواءمة المهام المتصلة بتكنولوجيا المعلومات مع الاحتياجات التشغيلية (كبير مساعدين لتكنولوجيا المعلومات فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)) من فيينا إلى نيويورك، ومساعد لشؤون تكنولوجيا المعلومات إلى مساعد لشؤون التحقيقات (فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) في فيينا).

المرفق الثاني

موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ توصيات الهيئات الرقابية ذات الصلة

الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصية

وصف موجز للتوصية

اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/75/7)

تستخدم شعبة المراجعة الداخلية للحسابات فهرس/فئات المخاطر الخاص بالإدارة المركزية للمخاطر في تقييم المخاطر ذات الصلة التي تواجهها الكيانات التي تتولى الشعبة المسؤولية عن مراجعة حساباتها. ولا تصيّف الشعبة الإدارات من حيث المخاطر، ولكن الأنشطة/البرامج التي تتولى الإدارات المسؤولية عن تنفيذها تُقيّم بوصفها عالية المخاطر أو متوسطة المخاطر. وتتمثل افتراضات التخطيط في أن الشعبة ستستعرض المجالات التي تعتبر عالية المخاطر كل ثلاث سنوات وتلك التي تصنّف على أنها متوسطة المخاطر كل خمس سنوات. ففي إدارة الدعم العمليّاتي على سبيل المثال، تشمل المجالات التي تتطوي على مخاطر عالية ما يلي: (أ) التحول التنظيمي والإصلاح الإداري؛ و (ب) إدارة البرامج وتنفيذها، بما في ذلك إدارة المشتريات وسلسلة الإمدادات. ويعتزم مكتب خدمات الرقابة الداخلية استعراض هذه المجالات كل ثلاث سنوات، في حين يعتزم المكتب، في مجالات من قبيل استراتيجية وتخطيط الموارد البشرية، التي تصنف على أنها متوسطة المخاطر، استعراض هذه المجالات كل خمس سنوات. وبالمثل، فإن المكتب صنّف الكيانات الأصغر التي تجري فيها مراجعة شاملة للحسابات، من قبيل البعثات السياسية الخاصة، بوصفها تتطوي على مخاطر متوسطة، ويعتزم استعراضها كل خمس سنوات.

تواصل شعبة المراجعة الداخلية للحسابات، في إجراء عمليات مراجعة الحسابات، الاستفادة من البيانات المتاحة من نظم مثل نظام أوموجا. وتواصل الشعبة أيضا زيادة قدراتها في مجال تحليل البيانات نتيجة لتزايد توافر البيانات وموثوقيتها في نظام أوموجا والنظم الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، وإدراكا لقوة تحليلات البيانات، فإن مراجعي الحسابات ذوي المهارات القوية في مجال تحليل البيانات يساعدون الفرق الأخرى في جمع المعلومات الضرورية ويزودونهم بالتدريب عند الحاجة. ويوفر نظام أوموجا وغيره من النظم لمراجعي الحسابات ثروة من المعلومات، حيث تستطيع الشعبة تنزيل وتحليل جميع البيانات لتحديد مختلف الأنماط والاتجاهات والكشف عنها. ويتجلى استخدام الشعبة لتحليلات البيانات، على سبيل المثال، في عمليات مراجعة حسابات تخطيط الطلب والمصادر، والمشتريات، ومدفوعات البائعين، وإدارة الوقود.

وتحيط اللجنة الاستشارية علما بهذا النهج وتتطلع إلى الحصول على معلومات مستكملة عن النهج الجديد الذي تتبعه شعبة المراجعة الداخلية في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة المقبلة (الفقرة تاسعا-13).

وترحب اللجنة الاستشارية أيضا بالتعاون بين الشعب الثلاث التابعة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية، وتشجع على زيادة استخدام تحليلات البيانات المتصلة بنظام أوموجا، بما في ذلك في سياق مراجعة الأداء (A/74/7، الفقرة تاسعا-17، والفقرة تاسعا-16 أدناه)، لمواصلة تحسين مهام الرقابة المنوطة بالمكتب. وتتطلع اللجنة إلى تلقي معلومات عما يستجد في هذا الصدد في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة المقبلة (الفقرة تاسعا-14).

وتشير اللجنة الاستشارية إلى توصية اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة بضرورة تحقيق التوازن بين مراجعة الأداء ومراجعة الامتثال، وهو ما يقع أيضا في نطاق اختصاص شعبة المراجعة الداخلية (A/73/304، الفقرات من 55 إلى 60). واللجنة على ثقة من أن الشعبتين ستواصلان التعاون وتنسيق خطط عملهما، وتتطلع إلى الحصول على معلومات مستكملة عن ذلك في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة المقبلة (الفقرة تاسعا-16).

في إطار التحضير لخطه العمل للفترة 2021-2022، تشاورت الأفرقة التابعة لشعبة التفتيش والتقييم وشعبة المراجعة الداخلية للحسابات ونسقت بشكل وثيق فيما بينها لتجنب أي تداخل أو ازدواج في العمل، وضمنت التكامل بين المهام عند التعامل مع نفس الكيان. وعند الحاجة، أشير في مذكرات الإخطار إلى المهام التكميلية لكل شعبة. وعلى الرغم من أن الشعبتين خططنا للقيام بمهام في الكيانات نفسها، فإن شعبة المراجعة الداخلية للحسابات تركز على تقييمات الأداء والامتثال، في حين تركز شعبة التفتيش والتقييم على تقييم النتائج.

وتتبع شعبة التفتيش والتقييم عملية مفصلة وتشاورية لتحديد نطاق مهام التقييم، تأخذ في الاعتبار خطط التقييم الذاتي للكيانات فضلا عن أعمال الرقابة الأخرى المتوخاة. وذلك يكفل التكامل، ويمنع قبل كل شيء الازدواجية والتداخل. وأظهر استعراض لخطط عمل الأمانة العامة في مجال التقييم لعامي 2020 و 2021 أن أكثر من نصف الكيانات التي تقيمها الشعبة ليس لديها خطة للتقييم الذاتي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن معظم خطط التقييم التي تضعها الكيانات، متى توافرت، تستند إلى المشاريع، وعادة ما تنطوي على تقييم مواضيع أو مجالات عمل على مستوى دون مستوى البرنامج الفرعي، وهو ما يختلف عن تقييمات الشعبة على مستوى البرامج الفرعية أو البرامج. وبالنسبة لعامي 2020 و 2021، لم يخطط لإجراء تقييمات للبرنامج الفرعي سوى كيانين من كيانات الأمانة العامة، وهما: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وفي كلتا الحالتين، قامت الشعبة، خلال مرحلة البداية، بالتنسيق الوثيق مع الكيانات لضمان عدم وجود ازدواجية أو تداخل في تغطية التقييم. وبما يتعلق بعام 2021، شملت خطط التقييم للجنة الاقتصادية لأفريقيا استعراضا لمجال مواضيعي (نمذجة الاقتصاد الكلي) في إطار البرنامج الفرعي 1، وهو بكايته موضوع تقييم للنتائج تقوم به الشعبة. وقد نوقش تركيز كل من التقييمات وجرى تنسيقه في مرحلة البداية لتجنب الازدواجيات المحتملة.

وتتطلع اللجنة الاستشارية إلى الحصول على معلومات مستكملة، في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة المقبلة، عن التكامل بين التقييمات البرنامجية لشعبة التفتيش والتقييم وأنشطة التقييم الذاتي التي تضطلع بها الكيانات (الفقرة تاسعا-17).

وتشير اللجنة الاستشارية إلى تعليقاتها في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020، بما في ذلك توصيتها، التي أقرتها الجمعية العامة في قرارها 262/74، بأن ينظر مكتب خدمات الرقابة الداخلية في النهج الذي يأخذ به في إدارة التحقيقات وأساليب العمل، وأن يقدم خطة للتدابير التصحيحية في هذا الصدد في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 (A/74/7)، الفقرتان تاسعا-20 وتاسعا-21). وتلاحظ اللجنة أن خطة التدابير التصحيحية لم تقدم. ونظرا إلى المسائل التي طال أمد حلها، بما في ذلك المدة التي يستغرقها إنجاز التحقيق وعدد القضايا التي يتناولها المحققون، توصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة من مكتب خدمات الرقابة الداخلية إجراء تقييم خارجي لشعبة التحقيقات في عام 2021، على النحو المبين في الفقرات من تاسعا-9 إلى تاسعا-11 أعلاه، وضمان أن يتناول هذا التقييم جميع الشواغل التي أبرزتها اللجنة واللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة مرارا وتكرارا. وتوصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن يعرض نتائج هذا التقييم الخارجي وخطة العمل ذات الصلة التي وضعها المكتب، في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة المقبلة (الفقرة تاسعا-19).

في عام 2020، اقترح وكيل الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية إجراء تقييم خارجي للنوعية على نطاق المكتب وطلب أن يتم تبعا لذلك توفير أموال لجميع البرامج الفرعية الثلاثة. ولم يُعتمد كجزء من الميزانية البرنامجية لعام 2021 سوى الجزء المطلوب لشعبة التحقيقات. وسيستخدم التمويل المطلوب، الذي تم توزيعه بين الميزانية العادية وحساب دعم عمليات حفظ السلام، لتقييم نهج شعبة التحقيقات في إدارة التحقيقات، بما في ذلك النمط العام لتنظيم وإدارة أساليب العمل وموظفي التحقيق، ولتقديم خطة تدابير تصحيحية خلال فترة الميزانية البرنامجية لعام 2021. ويرد تمويل حساب الدعم في مقترح ميزانية عام 2021/2022، ريثما توافق عليه الجمعية العامة. وفي الوقت نفسه، اتخذت الشعبة خطوات إضافية في عام 2021 لتحسين سير العمل، وذلك على سبيل المثال، من خلال اقتراح عمليات انتقال أفقي للموظفين إلى مراكز العمل التي لديها أعلى نسبة احتياجات في مجالات التحقيق؛ غير أن هذه الخطوات أعيقت بسبب فرض تجميد التوظيف نتيجة لحالة السيولة في الميزانية العادية.

المرفق الثالث

موجز التغييرات المقترحة في الوظائف حسب العنصر والبرنامج الفرعي

العنصر/البرنامج الفرعي	الوظائف	الرتبة	البيان	سبب التغيير
البرنامج الفرعي 2	2	1 مد-1 و 1 ف-4	إنشاء وظيفة لنائب مدير ووظيفة لموظف تقييم	دعا الأمين العام في الفقرة 61 من تقريره المعنون "تغيير النموذج الإداري في الأمم المتحدة: ضمان مستقبل أفضل للجميع" (A/72/492)، إلى إصدار سياسة تقييم للأمانة العامة. ويجري وضع هذه السياسة كأمر إداري بشأن التقييم، مما سيواصل توسيع نطاق دور شعبة التفتيش والتقييم في تعزيز التقييم ودعمه في الأمانة العامة. وستستخدم هذه الوظائف لدعم هذه الأنشطة المتميزة والمنفصلة داخل الشعبة لتقديم الدعم المستمر والمنتظم بشأن التقييم لكيانات الأمانة العامة، وإلى المنظمة الأوسع نطاقاً.